الفصل الأول: المنظور المعرفي للسياسات البيئية والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما

تعتبر البيئة أحد اهم مبادئ الحياة وقد كثر الحديث عليها في الأونة الأخيرة حول ضرورة حماية البيئة كأولى الإجراءات الضامنة للأجيال القادمة، نتيجة التدهور الكبير الذي مس بالبيئة وسعى جل المجتمعات نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي مقارنة بتدمير البيئة.

لذا كان من الضروري إقامة قوانين وتشريعات وإجراءات ردعية حول حماية البيئة وكان ذلك عبر انشاء وزارات وسياسات عامة تدخل ضمنها السياسات البيئية كقطاع مختص بالبيئة في إطار تشريعات وطرح قوانين حول حماية البيئية.

كما تعد التنمية المستدامة أحد اهم المتطلبات الحياة للعيش الكريم، والمحافظة على الأجيال القادمة وتوضيح علاقة التنمية بالبيئة، من خلال المحافظة على البيئة ووضع سياسات بيئية ناجحة وقوانين صارمة تمكن من الحد من الكوارث التي تفعل بالبيئية واقتراح برامج في إطار تحقيق تنمية مستدامة دون المساس بالجانب البيئي.

من خلال هذا الفصل سنسعى الى معالجة ثلاث مباحث يتمحور الأول حول دراسة في ماهية البيئة واصلها واصل كلمتها وعلاقتها بالإنسان وتعريفاتها والتعريف الاجرائي والمهددات التي تعاني منها البيئة وسبل الحماية وكيفية المحافظة عليها والتطرق الى السياسات البيئية والدور الذي تلعبه في حماية البيئة عبر القوانين اما المبحث الثاني نتناول فيه تطور مفهوم التنمية المستدامة عبر التاريخ وام المفاهيم التي طرأت على مفهوم التنمية والتركيز على أهم ابعادها، واستراتيجياتها اما المبحث الثالث سنخص به العلاقة بين البيئة والتنمية وكيفية التأثير احدهما في الاخر في الجانب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

المبحث الاول: ماهية البيئة والسياسات البيئية.

تعتبر البيئة أم ميزة في الحياة وهبها الله تعالى لنا في هذا الكون لما فيها من فوائد وأضرار ولو أن فوائدها أكثر من أضرارها ونخص أضرارها مثل بالبراكين والزلازل واعاصير بما تدخل كلها ضمن منظومة الطبيعية للحياة فتعتبر البيئة هي اساسيات الحياة في الكون ولولها لما وجدنا فالمحافظة عليها هي من اولوياتنا وواجبنا لنا او للأجيال القادمة في الأساس لما نعيشه اليوم.

وسنتطرق في هذا المبحث لما كل ما يخص البيئة من تعريفها ومكوناتها والمشكلات البيئية الحاصلة وكيفية معالجة هذه المشاكل ومحاولة بناء طرق كيفية حماية البيئة وبعدها التطرق الى الجانب القانوني السياسات البيئية وتعريفها وادواتها والاستراتيجيات التي تقوم عليها السياسات البيئية كل هذا سنحاول التطرق اليه في المطالب التالية :

المطلب الأول :تعريف البيئة ومكوناتها:

يستخدم مصطلح البيئة في الكثير من العلوم والمجالات المختلفة ويتغير مفهوم هذا المصطلح تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه و الغاية منه و حسب تخصص الباحث الذي يتناوله، فنقول البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، البيئة السياسة، البيئة الثقافية ... الخ، ولبيان مفهوم البيئة في نطاق هذا البحث يقتضي منا إبراز المفاهيم التالية:

أولا : البيئة لغة : كلمة البيئة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أو أقام، و تبوأه أي أصلحه و هيأه و يلاحظ المتدبر في القرآن الكريم وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاءت بهذا المعنى اللغوي للبيئة ومنها قوله تعالى " **وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ** ج"[1]، و أيضا قوله تعالى" **وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّآ لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا** "[2] و في الحديث الشريف " **من كذب عليا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار**" أي لينزل منزله من النار، و هذا التبوء هو الحلول و النزول و السكن، و يمكن أن يؤخذ منه أن البيئة هي المحل و المنزل و السكن، والحديث النبوي الشريف" **لا تقتلوا شيخا ولا امرأة ولا طفلا ولاتقطعوا شجرة**" وهذا دلالة على ان للبيئة كان لها حقها في الإسلام فهي من متطلبات الحياة وكائنات حية، أما البيئة في **اللغة الفرنسية** Environnements فقد وردت في معجم لاروس La petite Larousse هي مجموعة العناصر الفيزيائية و الكيمائية و البيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية و التي يعيش فيه الإنسان و الحيوان و النبات و كذا العناصر.

[1] سورة يوسف ، الاية 56 .

[2] سورة يونس الاية 87 .

ثانيا :البيئة اصطلاحا : على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، و يرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعا لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا الاصطلاح، حيث تباين الباحثون و المختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد لاصطلاح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعا لذلك التعاريف في هذا الشأن. فهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء و تربة و كائنات حية و منشآت شيدها لإشباع حاجياته.[1]

البيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية–وهي كوكب الحياة–وما يؤثر فيها المكونات الأخرى للكون ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة كالسلعة في مخزن بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة.

والإنسان واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما فيه أقرانه من بني البشر وقد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان السيد «يو ثانت»* في العام السابق للأمم متحدة حيث قال **(إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مشترك وليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن وأطفالنا أن نعيش فيها حياة كاملة وآمنة).**

البيئة كوناها هي نعمة الله للإنسان وعليه أن يحصل على رزقه ويمارس علاقاته دون إتلاف وإفساد مصداقا لقوله تعالى: **(كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)**[2]

- **البيئة من المنظور الاسلامي**

البيئة في اللغة مشتقة من (البوء) وهو القرار أو اللزوم والمرجع ومنه الآية (والذين تبوؤوا الدار والإيمان) والتبوّؤ اتخاذ المسكن وإلفه والتزامه.

وفي الاصطلاح: المحيط الذي يوجد فيه الإنسان وما فيه من عوامل وعناصر تؤثر في تكوينه وأسلوب حياته.

وهناك تعاريف كثيرة للبيئة منها: إنها الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته وأنشطته المختلفة من الأرض التي يعيش عليها والهواء التي يتنفس والماء الذي يرتوي منه والموجودات المحيطة بالإنسان من كائنات حية (حيوانات ونباتات) أو جماد أو أنها المكان الذي تتوافر فيه العوامل المناسبة لمعيشة كائن حي أو مجموعة كائنات حية خاصة .

- **مكانة الحفاظ على سلامة البيئة في الشريعة الإسلامية**

---

[1] نادية عماني، **السياسات البيئية في ظل تحديات التنمية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014.ص55 .

[2] سورة البقرة، الاية 60 .

للتعرف إلى المكانة التي تحتلها سلامة البيئة وحفظها من المقررات الشرعية نتناول ذلك من منظورين شرعيين :

أولهما : أصول الفقه والمبادئ العامة ، وبخاصة مقاصد الشريعة

والثاني : أحكام الفقه الإسلامي المتعلقة بالبيئة ، من حيث الحكم التكليفي الإجمالي ، وكذلك أهم التطبيقات لمفردات البيئة التي سبقت الإشارة إليه[1]

- **حماية البيئة من مجالات مقصد الاستخلاف في الأرض:**

لقد أورد د. جمال الدين عطية بين المقاصد التي تخص الإنسانية " تحقيق الخلافة العامة للإنسان في الأرض" وان هذا المفهوم يمثل أرضية مشتركة صالحة للتعاون على أساسها برغم تباين العقائد والأجناس واللغات، وأنه من مجالات التعاون في عمارة الأرض سواء في مجال حماية البيئة، أو مكافحة الجريمة ، أو في مجالات التنمية المختلفة الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها .

سلامة البيئة وحفظها احد مقاصد التشريع

هنالك منطلقان لإثبات هذه الفكرة وهما :

1- اعتبار ذلك مقصداً شرعياً مضافا إلى ما سبق تقريره من المقاصد الخمسة .

2- اعتبار ذلك مقصداً مستنداً إلى المقاصد الخمسة المعروفة (متمما للواجب) .

3- باعتبار أن مقصد رعاية البيئة تتوقف عليه المقاصد الأساسية وإهماله يتنافى مع حفظها .

وفيما يلي إيضاح ذلك :

1- اعتبار سلامة البيئة مقصداً شرعياً بذاته:

ينطبق على (سلامة البيئة وحفظها) لأنه يتوقف عليه التمكن من تحقيق الهدف من أداء التكاليف الشرعية، وهو " إخراج المكلف من داعية هواه، ليكون عبداً لله اضطراراً " فان البيئة إذا لم تكن سليمة نقية خالية ستعوق المكلف عن أداء ما أوجبه عليه الله من حقوق لربه تعالى ثم لنفسه وأهله ومجتمعه ومن يشاركون في الحياة.[2]

2- اعتبار سلامة البيئة مقصداً متمماً للواجب:

بالتأمل في الأثر يترتب على سلامة البيئة وحفظها يتبين انه يرجع إلى حفظ البيئة وحفظ النفس والنسل فان أكثر العبادات والواجبات الدينية والدنيوية لا يمكن أداؤها أصلا أو على الوجه

[1] محمد احمد حسين، **البيئة والحفاظ عليها من منظور اسلامي**، مؤتمر الفقه الاسلامي الدولي، الدورة 19، امارة الشارقة، 2008، ص33 .

[2] مرجع نفسه. ص35 .

الصحيح إلا إذا توافرت البيئة التي يعيش فيها الإنسان ويتعامل مع عناصرها من ماء نقي طاهر، وجو صحي يبقي على قوة بدنه وغذاء نافع لا يضعف بدنه ويلحق به الأمراض والأعراض السيئة التي يورث بعضها لسلالته ويقرر احد الفقهاء المعاصرين أن صحة الإنسان التي تهدف الشريعة إلى حفظها وصونها تقتضي أن كل تصرف سلبي في البيئة يؤثر سلباً على صحة الإنسان غير مقبول شرعاً لأنه يتنافى ومقاصد الشريعة وإذا كان الطرح المعاصر السابق لمكانه حماية البيئة على أنها من مجالات التعاون لتحقيق مقصد الاستخلاف في الأرض فان هناك طرحاً اقوي لموقع حفظ البيئة وهوانه مقصد أساسي (ضروري) من مقاصد الشريعة وذلك ما قرره الدكتور عبد المجيد النجار ، وفيما يلي جوانب من بياناته لتقرير تلك الدعوى.[1]

ثالثا: مكونات البيئة:

ان للبيئة دورا هاما في الحياة فهي تقوم على عدة أدوار تمكن لنا العيش الكريم اذا تم المحافظة عليها ومن خلال مفهوم البيئة فهي تقوم على عدة مكونات وهي كالتالي:

- **المكونات غير الحية للبيئة**

ليس من الصعب تمييز المكونات غير الحية للبيئة من المكونات الحية فالمكونات الحية تلك مجموعة من الخصائص تعرف ظاهر الحياة فالحركة والإحساس والاغتذاء والنمو والتنفس وطرح الفضلات والتناسل مظاهر تبديها كل صور الحياة صغيرها وكبيرها ويتكون العالم من مكونات غير الحية للبيئة من ثلث نظم أو هناك ثلاثة متطلبات

تجعل من الغلاف الحيوي منطقة أو بيئة صالحة للحياة هي:

1 –توفر ا لماء بالحالة السائلة بكميات كافية لتسيير دفة الحياة.

2 –استمرار وصول إمدادات من الطاقة من مصدر خارجي أي الشمس.

3 –ضمان الإبقاء على الحدود ا لمشتركة ب حالات ا لمادة الثلاث الصلبة والسائلة والغازية.ا لماء إذن ركن أساسي من الأركان التي تهيئ الظروف ا لملائمة للحياة واستمرارها.

أولا :المحيط الجوي:

الأرض مغلفة بجو شأنها في ذلك شأن كواكب المجموعة الشمسية الأخرى باستثناء عطارد .وجو الأرض فريد في مكوناته حسبما تظهرا لمعلومات العلمية لمتوفرة لدينا حيث هناك مجموعة قوى أو عوامل طبيعية تحفظ للجو توازنه وتجعل منه مكونا أساسيا من مكونات الغلاف

[1] محمد احمد حسين، المرجع السابق. ص35 .

الحيوي الذي يحتضن الحياة ويرعاها .فالجاذبية والضغط الجوي وغازات الهواء وبخار ا لماء والطاقة تمثل أبرز قوى أو عوامل جو الأرض.[1]

ثانيا :المحيط اليابس:

المحيط اليابس هو ا لمكون الرئيسي الثالث للغلاف الحيوي وهو يشمل الأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية إلى عمق يزيد قليلا عن ثلاثة أمتار على أساس أن الظروف بعد ذلك تصبح غير قادرة على إعالة الحياة حيث ترتفع درجة الحرارة وينعدم الهواء ولا يتوفر الغذاء والأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية تتكون من الصخور التي هي عبارة عن معدن. ا لمعادن ثروات تزخر بها الأرض ويستثمرها الإنسان في شتى مجالات حياته وهي مصدر القوة لأنها أساس التصنيع وأساس المدنية بل لعل قوة وحظها من المدنية يقاسان اليوم الذي ما تحويه أرضها من ثروات معدنية وما تقوم على أرضها من صناعات تستمد أولياتها من تلك الثروات والمعادن موارد غير متجددة.

- **المكونات الحية للبيئة:**

تشتمل المكونات الحية للبيئة على أعداد هائلة من الكائنات الحية ا لمتنوعة في أشكالها وأحجامها وألوانها وطرق معيشتها وأنواعها .ويشترك هذا العدد الهائل من الأحياء ا لمتنوعة في مجموعة من الخصائص تعرف ظاهر الحياة الإنسان نوع من الكائنات الحية يبدي كل مظاهر الحياة بكل وضوح وعلاقة الإنسان بغيره من الأحياء علاقة قديمة قدم وجوده فهو منذ القدم تعرف على الكائنات الحية في بيئته وكون صورة ذهنية عنها فكان ينظر لها ولنقل يقسمها من زاوية الفائدة والضرر له .وقد استمرت هذه النظرة حتى ظهور الجماعات البشرية ا لمنظمة عندما اهتم الإنسان بتصنيف الكائنات الحية التي تحيط به من أجل أن يحدد نوع العلاقة بها ومع الزمن ظهرت حاجة إلى إيجاد نظام تصنيفي ييسر دراسة الكائنات الحية من جميع جوانب حياتها وعلاقاتها بغيرها.[2]

نلاحظ ان البيئة ومن خلال تعريفها وذكر أهم مكوناتها ان للبيئة دور مهم جدا في الحياة البشرية فهي من أساسيات الحياة، كما ان الإسلام اعطى القيمة الكبرى للبيئة فهم امر بالمحافظة عليها بل الاحسان اليها وما الآيات القرآنية والأحاديث الا الدليل على ذلك لذلك فالبيئة تعتبر الطبيعة التي نعيش فيها فاذا هدمت فلن يبقى لنا شيئا غير الفناء لذا يجب الحد من الانبعاثات الغازية وكل ما يلوث البيئة.

المطلب الثاني: مشكلات البيئة

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، **البيئة ومشكلاتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب:** الكويت، 1979، ص26 .

[2] المرجع نفسه. ص26 .

ان المشاكل التي تطغى على البيئة عديدة، فهي معرضة لكل المشاكل الطبيعية او البشرية والعلمية وخاصة من الجانب البشري، فاليوم أصبح من الضروري جدا التوعية من اجل البيئة فقد ألت الى منعرجات خطيرة في تفشي الامراض والاوبئة.

- النمو الانفجاري في عدد السكان:

التتبع التاريخي لتزايد السكان أن هذا التزايد يسير في لولب تقصر حلقاته باستمرار وسيصل في ا لمستقبل المنظور إلى حد هائل يصعب معه توفير الغذاء ومتطلبات الحياة البشرية الأخرى لهذا العدد الهائل من السكان .والنمو المتعاظم في عدد السكان فهو يحدث آثارا موجعة فيها كما أن أثر أي مشكلة بيئية أخرى يتناسب بلا شك مع حجم الزيادة في عدد السكان.

1-الثورة العلمية والتكنولوجية:

إن ما يميز المجتمع ا لمعاصر عن المجتمعات التي سبقته تمييزا جوهريا هو تسارع التغييرات التي أحدثتها وتحدثها الثورة العلمية والتكنولوجية في البيئة وضخامتها وشمولية بعض آثارها فمع هذه الثورة برزت قضيتان

أو مشكلتان هما تلوث البيئة واستنزاف مواردها والتلوث مشكلة كبيرة أعطيت الكثير من الاهتمام بالنظر لأثارها السلبية في نوعية الحياة البشرية فا لملوثات تصل إلى جسم الإنسان في الهواء الذي يستنشق وفي

الماء الذي يشربه وفي الطعام الذي يأكله وفي الأصوات التي يسمعها هذا عدا عن الآثار البارزة التي تحدثها الملوثات ممتلكات الإنسان وموارد البيئة المختلفة أما استنزاف موارد البيئة المتجددة وغير ا لمتجددة فهي قضية تهدد حياة الأجيال [1]

2-إخلال التوازن الطبيعي في البيئة:

البيئة نظام كبير معقد يتكون من مجموعة من العناصر حية وغير حية (تتفاعل فيما بينها مؤثرة ومتأثرة تحكمها علاقات أساسية تحفظ لها تعقيدها ومرونة اتزانها لتكون البيئة مجموعة من الأنظمة الأصغر تجري مكوناتها في سلاسل ودورات طبيعية تحفظ لها أيضا التعقيد ومرونة الاتزان، وقد تعرضت الأنظمة البيئية ولا زالت التغييرات من صنع الإنسان الزيادة ا لمطردة في السكان والتلوث واستنزاف الموارد) لم تقدر في الكثير من الاحيان على استيعابها في سلاسلها ودوراتها الطبيعية التي أدى إلى إرباكها أو تدهورها لقادمة.

[1] رشيد الحمد، المرجع سابق ذكره. ص26 .

وإخلال التوازن الطبيعي للبيئة مشكلة إنها مشكلات صنعها الإنسان في البيئة وعليه اليوم أن يوجهها ويتغلب عليها ولكن وقبل ذلك عليه أن يفهمها .ونتوقف الآن لنحاول فهم مشكلات البيئة من حيث ماهيتها وأسبابها وأبعادها[1].

3- استنزاف موارد البيئة:

لقد أسرفنا في استغلال موارد البيئة وأوشك الكثير منها على النضوب ونخشى أن نصل إلى الحالة التي وصل إليها أحد الأثرياء الوارث .الذي كان يكفيه أن يعيش على مجرد الفائدة التي يدرها ميراثه .ولكنه لم يقنع بذلك وامتدت يده إلى رأس ا لمال الثروة وما هي إلا سنوات معدودة حتى وجد نفسه فجأة بلا مورد للعيش.

إن موارد البيئة الدائمة وا لمتجددة وغير ا لمتجددة .ثروات متاحة للإنسان يأخذ منها ما يوفر له حياة كريمة تليق بمكانته في العالم الحي .ولكنه دأب على الاستدرار ا لمتواصل للغابات والتربة والأسماك والطيور والفحم والنفط والغاز الطبيعي والمياه الجوفية .وغيرها ولم تتمكن التكنولوجيا التي طورها الإنسان لان، من إنتاج البدائل التي توازي النقص الكبير في ا لموارد الطبيعية المستنزفة.[2]

لقد تحدثنا عن ا لماء وقلنا أن مشكلته ذات وجه .الندرة والتلوث.ويجب ألا نخدع أنفسنا فإن سرعة استعمال ا لماء للشرب والاستحمام وغسيل ا لملابس والري الزراعي والدخول في المؤسسات الصناعية تفوق سرعة تعويض ما ينقض منه .ولكن ما الحل هناك من ينادي بتحسن أساليب الاستعمال وهناك من يدعو إلى الحد من عدد المستعمل ولكن الأفضل أن تحسن أساليب الاستعمال ويحد من عدد المستعطين معا.والغابات موارد متجددة يجتث الإنسان الكثير منها للحصول على الأخشاب والألياف والورق .وفوق أن معدل تجدد الغابات أقل بكثير من معدل اجتثاثها فإن الإنسان يلجأ إلى بناء ا لمساكن للسكان المتردي الزيادة في الأراضي التي من المفروض أن تغرس بأشجار الإحراج .أن المردود الذي ينعكس على الإنسان من جراء استنزاف الغابات يتناول أكثر من جانب .تراجع كميات المواد الأولية اللازمة للصناعات التي تعتمد على الغابات الأخشاب .الألياف .الورق .تشرد الحيوانات التي تستوطن الغابات والكثير منها مفيد للإنسان-غذاء وكساء-إفقار التربة نتيجة لتعرضها لعوامل الجرف.[3]

4- التلوث البيئي:

---

[1] رشيد الحمد، محمد سعيد صباريني، مرجع سابق ص30 .

[2] رشيد الحمد مرجع سابق ، ص45 .

[3] رشيد الحمد محمد سعيد صباريني مرجع نفسه .ص46 .

يقصد به ذلك التغير السلبي الذي يطرأ على أحد مكونات الوسط البيئي والذي ينتج كلا أو جزءا عن النشاط الإنساني الحيوي والصناعي وذلك مقارنة بالوضع البيئي الطبيعي الذي كان سائدا قبل تدخل الإنسان والذي يتسبب في حدوث تغيرات الطاقة، والمستويات الإشعاعية المختلفة، والتغيرات الحيوية والفيزيائية والكيمياوية غير المرغوب فيها، التي تحدث في الوسط الذي يحيط بنا، والذي تعيش فيه جميع المخلوقات الحية الأخرى.

ويعرف التلوث كذلك حدوث تغير وخلل في الحركة التوافقية التي تتم بين مجموعة العناصر المكونة للنظام الايكولوجي أو هو إفساد المكونات البيئية حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مقيدة الى عناصر ضارة ملوثات؟ مما يفقدها الكثير من دورها في صنع الحياة.

- **أنواع التلوث البيئي ومصادره:**

ويمكن تقسيم التلوث البيئي الى عدة أنواع منها:

- **التلوث الهوائي** :ويعد من أخطر أنواع التلوث كون الكائنات الحية لا تستغني عن الهواء، فضلا عن صعوبة تفادي الهواء الملوث وايجاد البديل في استنشاق هواء نقي، اذ تقدر الكميات التي يستنشقها الفرد الواحد حوالي 230 قدم مكعب في اليوم، وللتلوث الهوائي مصادر متنوعة تتمثل في مجموعة من الغازات والجسيمات التي تنطلق من المصادر المختلفة مثل ثاني اوكسيد الكربون وأكسيد النتروجين وغازات وأكسيد الحديد اضافة الى الجسيمات العديدة مثل جسيمات الرصاص والزئبق والأمونيا واليوريا والغبار وغيرها.

-**التلوث المائي** : ويعد أحد أنواع التلوث التي تهدد الأحياء المائية، ويعد الخليج العربي من أكثر المناطق في العالم تزايد حدة التلوث المائي بسبب تزايد انتاج النفط في هذه المنطقة فضلا عن ان الخليج العربي يكون أشبه ببحيرة مغلقة وتنامي عدد السكان والمدن حول الخليج مما أدى الى استخدام الخليج لطرح مياه المجاري والمصانع وفي تقرير عن الصحة المهنية بالكويت 2009، عن شواطئ الكويت في بعض المواقع التي تضخ فيها مياه المجاري الصحية غير المعالجة تبين ان نتائج الفحص البكتريولوجي ان التلوث المائي وصل الى حد الخطورة وأصبح استخدام المياه في السباحة يشكل خطرا على الأفراد ومن هذه المواقع التي جاءت في التقرير حوض ميناء الشويخ والشاطئ المقابل لقصر دسمان وشاطئ المنفق.[1]

اما مصادر التلوث المائي فهي عديدة تتمثل:

أ-النفط ويعد من أكثر المصادر انتشارا وتأثيرا من حيث انفجار الناقلات

ب-مخلفات المصانع-المجاري الصحية.

[1] مهدي سهر الجبور، كاضم سعد الاعرجي، **تحليل أثر تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة على البيئة**، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد2، العدد 4، 2010، ص9 .

د-المطر الحامضي.

هـ-استخدام المبيدات الحشرية بشكل مكثف والابار وما تخلفه هذه الشاحنات من محروقات اضافة الى حوادث الخلل في عمليتي الشحن والتفريغ[1]

-الاحتباس الحراري:

هو ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة في بيئة ما نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية من البيئة وإليها. وعادة ما يطلق هذا الاسم على ظاهرة ارتفاع درجات حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي. وعن مسببات هذه الظاهرة على المستوى الأرضي أي عن سبب ظاهرة ارتفاع حرارة كوكب الأرض ينقسم العلماء إلى من يقول إن هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية وأن مناخ الأرض يشهد طبيعيا فترات ساخنة وفترت باردة مستشهدين بذلك عن طريق فترة جليدية أو باردة نوعا ما بين القرن 17 و18 في أوروبا .يعد الإشعاع الشمسي المصدر الرئيس للطاقة على سطح الأرض، إذ ينطلق من الشمس باتجاه الأرض فينفذ من خلال غازات الغلاف الجوي على شكل أشعة مرئية قصيرة الموجات، وأشعة حرارية طويلة الموجات (تحت الحمراء) وبعض الأشعة فوق البنفسجية التي لا يمكن امتصاصها بواسطة الأوزون، فيمتص سطح الأرض الأشعة الواصلة إليه فيسخن عندها، ويبث حرارته نحو الغلاف الجوي على شكل القريب من سطح الأرض فيحتبس الحرارة، ولا يسمح لها بالنفاذ أو الإفلات إلى أعلى، ويعيد بثها نحو الأرض، مما يؤدي إلى زيادة درجة الأرض .بدأ الشعور الظاهرة الاحتباس الحراري منذ عام1880 م، إذا ارتفعت حرارة جو الأرض بمقدار نصف درجة مئوية خلال القرن الماضي، وستزداد درجة مئوية واحدةً بحلول عام 2040 م ومن المتوقع أن ترتفع نحو 3,2 درجة مئوية لغاية سنة 2100 م. يتسبب ثاني أكسيد الكربون ب نحو72% من ظاهرة الاحتباس الحراري.

- **أضرار الاحتباس الحراري:**

• قد يؤدى الاحتباس الحراري الى ارتفاع درجة حرارة الأرض مما يسبب تمدد المياه الذي يؤدى الى ارتفاع مستوى مياه البحار والمحيطات. قد يتسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض الى ذوبان الجليد عند القطبين وغرق الجزر المائية والمدن الساحلية. أيضا يتسبب ذوبان الجليد في حدوث فيضانات.

• عند حدوث الاحتباس الحراري يسبب ارتفاع درجة حرارة الجو حتى في فصل الشتاء مما يعمل على تقصير مدة هذا الفصل حيث أن فصل الربيع يأتي في وقت قبل ميعاده.

• أيضا يسبب الاحتباس الحراري في تصحر الأراضي الزراعية وفقدان المحاصيل الزراعية ومنه حدوث موجات الجفاف، وانقراض الكائنات الحية. كما أنها تسبب انتشار الأمراض المعدية.

[1] مهدي سهر الجبور، مرجع سابق، ص10 .

• حدوث الحالات المتطرفة من المناخ مثل حدوث أيام شديدة الحرارة وأيام شديدة الجفاف.[1]

المطلب الثالث: سبل حماية البيئة.

الإحساس بالمخاطر التي تهدد البيئة بدأت بصورة فردية من قبل بعض الفلاسفة والحكماء والعلماء في الحضارات القديمة، ولكن القرن التاسع عشر والعشرون شهد اهتماماً أكبر بهذه المشكلة وقامت الدول وبلديات المدن الكبيرة بوضع التشريعات لمكافحة تلك الأخطار.

غير أن تزايد المخاطر وتهديدها للبيئة على مستوى عالٍ وعالمي جعل الاهتمام بها يرتفع من مستوى الأفراد إلى مستوى المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

ومن الجهود الدولية لمكافحة الأخطار التي تهدد البيئة دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر عالمي لبحث مشاكل البيئة على مستوى العالم في صيف عام 1972م في مدينة ستوكهولم.

وبموجب توصيات هذا المؤتمر اتخذت الجمعية العمومية للأمم المتحدة في كانون الأول /ديسمبر 1972م قرارها رقم 2997 القاضي بتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب).

كما عقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل في حزيران / يونيو 1992م سمي (قمة الأرض) وتبنت الدول المشاركة فيه اثنان من وثائق رئيسية هي:

أ –جدول أعمال القرن 21

وهو برنامج عمل دولي شامل لجميع حقول التنمية المستديمة، ويركز على الإجراءات الضرورية لاستئصال الفقر والجوع، وتغيير الأنماط الاستهلاكية الجدرية والمدمرة، وفهم أفضل للطاقة السكانية مع إشراك الناس في التخطيط والسياسة العامة وصنع القرار، ويدعو للتركيز على الرعاية الصحية الأولية ومكافحة الأمراض المعدية وتقليص أخطار التلوث على الصحة، وحماية الجماعات الضعيفة كالأطفال والنساء والمسنين مع دعوة خاصة لتعبئة جهود جميع الدول للوقاية من مرض الإيدز (العوز المناعي المكتسب).[2]

ب – إعلان الريو

يضم مجموعة مبادئ تحدد حقوق الدول وواجباتها فيما يتعلق بالبيئة والتنمية.

ج – مجموعة مبادئ تشكل أساس إدارة مستديمة للغابات في العالم أجمع

[1] مهدي سهر الجبور، كاضم سعد الاعرجي، مرجع السابق، ص11 .

[2] – عبد اللطيف محمود آل محمود، البيئة والمحافظة عليها من منظور اسلامي، الدوة التاسعة عشر، امارة الشارقة، 2009، ص18 .

إن من أهم المبادئ القانونية غير الملزمة التي احتوتها وثيقة (إعلان الريو) التي تشتمل على سبعة وعشرين (27) مبدأ ما يلي:

1- الجنس البشري هو من صميم اهتمامات التنمية المستديمة، وله الحق في حياة صحية ومنتجة بانسجام مع الطبيعة.

2- حق الدول السيادي في استغلال مواردها، وهي مسئولة عن ضمان عدم الإضرار ببيئة الدول الأخرى.

3- الالتزام بشكل منصف بالحاجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة.

4- تعاون الدول والشعوب على استئصال شأفة الفقر كشرط لا غنى عنهُ للتنمية المستديمة.

5- العمل على تخفيف أنماط الإنتاج والاستهلاك التي تضر بالبيئة.

الموقف من الاتفاقيات الدولية الضابطة لقضايا البيئة على المستوى العالمي

الأصل أن الاتفاقيات الدولية الضابطة لقضايا البيئة على المستوى العالمي تسعى لما فيه خير الإنسان وخير الدول الغنية والفقيرة، وفي هذه الحال فإن الشريعة الإسلامية تتفق معها بل وتؤيدها، ومن القواعد الضابطة لمسؤولية الإنسان عن عناصر البيئة التي مرّ بيانها يتبن لنا حرص الإسلام على ما فيه خير الإنسان وخير جميع عناصر البيئة.

لكن هذه الاتفاقيات لا يطبقها الدول الكبيرة التي تضر بالبيئة العالمية فضلا عن البيئة المحلية، وذلك مثل امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن التوقيع على اتفاقيات تقليل.[1]

ب-أبرز تنظيمات حماية البيئة:

في عصرنا الحاضر: ظهرت مشكلة التلوث البيئي في جميع عناصر الكون نتيجة التطور الصناعي المذهل، وخاصة في مجال التسلح الحربي، واكتشاف الطاقة بكل مكوناتها، والانطلاق إلى الفضاء، وغير ذلك. ولم تقتصر مشكلة التلوث على إقليم بعينه، وإنما تعدت مكانه إلى أماكن بعيدة، حتى أصبحت مشكلة عالمية لا يسلم منها إقليم على ظهر الأرض، عندئذ بدأت الحكومات والمنظمات والأحزاب تنظر إلى الأمر بجدية، فعقدت المؤتمرات، ووقعت الاتفاقيات، وأصدرت الدول قوانين ونظماً وتشريعات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية (ستوكهولم 1972م).

2- اتفاقية هلسنكي الخاصة بالبيئة البحرية (1974).

[1] عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سبق ذكره. ص19 .

3- اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث (1976).

4- معاهدة جدة بشأن حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن (1982).

5- اتفاقية جنيف الخاصة بتلوث الهواء بعيد المدى عبر الحدود (1989).

6- مؤتمر البيئة والتنمية الذي اشتهر بمؤتمر قمة الأرض وحضره أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة، وضم ممثلي 178 دولة في ريو دي جانيرو (1992) للنظر في حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ومحاولة القضاء على الفقر.

7- مؤتمر قمة الأرض (1997) الذي انعقد في مقر هيئة الأمم المتحدة بنيويورك، لمتابعة مقررات المؤتمر السابق.

8- مؤتمر قمة الأرض (جوهانسبرج 2002) لمتابعة ما تم إنجازه في المؤتمرات السابقة، وحضره (104) من رؤساء الدول والحكومات.

9- اتفاق الدول الأوربية في مقر الاتحاد الأوروبي (بروكسل 2008/12/14) على الحد من الاحتباس الحراري بتخفيض نسبة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمقدار 20% من معدلها الحالي.

10- تقدم سياسة واستراتيجية المياه لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الفترة 2007 – 2012، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مقرره 16/24 ألف المؤرخ 9 شباط/فبراير 2007، إطاراً لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمياه في متن الأولويات المواضيعية الستة الشاملة للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2010 – 2013 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.[1]

11- مؤتمر باريس بشأن المناخ لعام 2015 (الدورة الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف) وأكّدت الأطراف في عام 2011عزمها على إبرام اتفاق جديد بشأن المناخ في عام 2015، بغية دخوله حيّز النفاذ في عام 2020. ووفقا للنظام الداخلي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، التي تنص على تناوب انعقاد مؤتمر الأطراف بين المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة، يقع دور استقبال مؤتمر القمة لعام 2015 على أحد بلدان أوروبا الغربية.

ومع كل هذه الجهود يمكن القول بأن «النظام الدولي الحالي لم يقدم بعد الحلول القانونية الكافية لمواجهة مشكلة تلوث البيئة، سواء في مجال الأعراف الدولية التي يتنكر لها من يجدها

[1] عبد اللطيف محمود آل محمود، مرجع سبق ذكره ص20 .

تتعارض مع مصالحه، أم في مجالات الاتفاقات التي تتصف عملية تحويلها إلى قانون بالبطء وعدم التأكيد».[1]

ولا شك في أن هذه الاتفاقات والمؤتمرات تسعى إلى تحقيق المصالح ودرء المفاسد فيما يتعلق بعناصر الكون، وانضمام المسلمين إليها، والتزامهم بتنفيذ ما ورد بها –مما لا يتعارض مع أحكام الشريعة والإسهام في تطويرها وتفعيلها، يعتبر من مبادئ العدل والإحسان التي أمر بها القرآن الكريم، وقد أخرج البيهقي في السنن من حديث طلحة ابن عبدالله بن عوف أن النبي قال – بعد بعثته–: «لقد شهدت مع عمومتي حلفا في دار عبدالله بن جدعان، ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت إليه في الإسلام لأجبت» وكان هذا الحلف –حلف الفضول–يضم بني هاشم، وبني المطلب، وبني أسد بن عبد العزى، وزهرة بن كلاب، وتيم بن مرة: تعاقدوا ألا يجدوا بمكة مظلوماً من أهلها أو من غيرهم من سائر الناس إلا قاموا معه، وكانوا على من ظلمه حتى ترد مظلمته.[2]

تتطلب عملية حماية البيئة مجهودات وطنية ومجهودات دولية فالمجهودات المحلية هي جزء لا يتجزأ من المجهودات الدولية لحماية البيئة.فالأمم المتحدة والدول ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة (مطالبة اليوم بوضع السياسات التي تساهم في الحد من التلوث بمختلف أنواعه و ذلك عن طريق ما يلي:

– ضرورة نشر الثقافة المحافظة على البيئة البشرية والطبيعية بحيث تعي البشرية خطورة التلوث البيئي على الإنسان والأرض.

– ضرورة احترام القوانين والسنن التي سنها الله في الكون لأن محاولة محوها أو تحريفها يسئ بالبيئة و الإنسان.

– ضرورة الاحتراز واتخاذ جميع التدابير للوقوف أمام المشاريع والفعاليات التي تساهم في إنتاج التلوث.

– ضرورة إصدار قوانين دولية ملزمة لجميع الدول لحماية البيئة، ومعاقبة كل من يقوم بتخريبها.

– ضرورة إيجاد توصيلات لنقل المياه الملوثة من أماكن توجدها إلى المنخفضات، فتأسيس الأنابيب لهذا الغرض، لا يقل أهمية عن تأسيس انابيب النفط.

– الإكثار من حملات التشجير التي لا تحتاج إلى سقي، لتكون مصدات طبيعية للهواء المشبع بالتلوث البيئي.

---

[1] محمد جبر الألفي، البيئة والمحافظة عليها من منظور اسلامي،المعهد العالي للقضاء: الرياض، 2008،ص11 .

[2] محمد جبر الألفي المرجع نفسه، ص12 .

– تشجيع الحملات المدنية في المدن من اجل النظافة وتنظيف الشوارع والأحياء.

– منع تصريف المياه الحارة الناتجة عن المفعلات النووية ومراكز التحلية أو توليد الطاقة إلى الأنهار والبحار.

– ضرورة اعتماد إجراءات مادية ومعنوية وإنسانية لحماية البيئة ومحاربة التلوث مثل الجباية البيئية.

– إعداد دراسات خاصة حول البيئة وانشاء مختبرات علمية لهذا الغرض، وبالتالي حاولت الدول اتخاذ مجموعة من الإجراءات ولأدوات السياسية لحماية البيئة[1]

– نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع وطبقاتهم : الوعي البيئي هو عملية نشر ثقافة الحفاظ على البيئة والمخاطر التي يمكن أن يوجهها الناس إذا لم يحافظوا على البيئة وتحمل المسؤولية على عاتق كل فرد بأن الحفاظ على البيئة تعتبر واجب وفرض على كل شخص موجود في المنطقة التي يعيش فيها فهي من أهم النقاط التي تساعد على الحفاظ على البيئة بشكل كبير , فالثقافة هي أساس قوام أي أمّة في العالم فمن غيرها تكون دولة لا معالمَ لها على الخريطة وتكون دولة مهملة , فجميع الدول العالم التي ينتشر فيها النظافة والازدهار إنّما ناتجة عن شعور مسؤولية أفرادها بعدم التخريب في بلادهم والتي تكون بعدم ضرر الآخرين وهذه المسؤولية تقع على عاتق الأسرة التي بدورها تعمل على نشر هذا الوعي وتربية أبنائهم على النظافة وتحمل المسؤولية تجاه بلادهم .

– وضع قوانين لحماية البيئة: تعتبر القوانين التي تسنها الدولة هي من الأمور التي لا غنى عنها لمنع المرتدين والمتجاوزين عن القانون وإلزامهم بفعل ما هو صحيح، فالدولة مسؤولة عن وضع هذه القوانين حسب سياسة الدولة في اتخاذ الإجراء أن لا تنسى قوانين المحافظة على البيئة والتشديد عليها، فبهذه الطريقة ترغم الأفراد الموجودين والمتجاوزين والمهملين عن منع التخريب في البيئة كرمي الأوراق من الناحية الفردية والتي ترغم المصانع والمؤسسات على الالتزام بقوانين تضعها الدولة والتي بدورها تحافظ على البيئة.

وضع أناس أكفاء لحماية البيئة: أيضا من الأمور المهمة للحفاظ على البيئة أناس يخافون على بيئتهم ويحبون الحفاظ على دولتهم وناس يفعلون المستحيل ويطبقون القوانين للحفاظ على البيئة، فالشخص المناسب إن وضعتهُ في مكان مناسب قد تجد الكثير مما يقدمهُ وبالتالي لا غنى عن

[1] – كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 5، 2007، ص97 .

البيئة فهي كأي وظيفة من الوظائف المهمة بل من أهم الوظائف والذين بدورهم يسعون إلى الحفاظ على البيئة وتنظيفها من الفضلات والتي تبدأ من عامل النظافة إلى وزير البيئة [1]

د-الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف: فعند الموازنة بين عدة أضرار لابد من وقوعها، يجوز إزالة الضرر الأشد بضرر آخر أخف منه موقف الشريعة من تنظيمات قضايا البيئة.

لم يخل تاريخ البشرية ممن كانوا يهتمون بحماية البيئة، وإصدار تشريعات تحافظ على البيئة المائية أو الحيوانية أو النباتية، نرى أثر ذلك واضحاً في تشريعات قدماء المصريين المتعلقة بحماية نهر النيل، والحث على زراعة الأشجار، والعمل على القضاء على الحشرات الضارة. كما نرى ذلك في تشريعات اليونان القديمة التي كانت تخصص أماكن بعيدة للتخلص من القمامة، وتعاقب من يلوثون الشوارع بالنفايات. وكان لدى الرومان إدارة للعناية بالصحة، وأخرى لجمع القمامة والتخلص منها. ويذكر التاريخ أن بعض ملوك الهند أصدر مراسيم للحفاظ على البيئة وحماية بعض الحيوانات من الانقراض، وكذلك بعض أباطرة الصين.[2]

ان الدور الذي تلعبه البيئة في الحياة والكون بأكمله هي عبارة عن منظومة او دورة حياة وهبها الله لنا وسخرها لنا بخيراتها وكوارثها، فهي سلسلة حياتية للإنسان وخاصة من الجانب الإنساني ونظرا للتقدم العلمي الذي وصل اليه يقتضي ضرورة النهوض بمستقبل البيئة والإسلام قد اعطى الكثير عن البيئة وسخر به من الآيات والأحاديث الكثيرة التي تحافظ على سلامة البيئة والمحيط.

المطلب الرابع: تعريف السياسة البيئية وادواتها

تعتبر السياسة البيئية جزء من السياسة العامة لأي دولة، تعني بذلك الصراع المحتدم الذي يسعى لأجراء مفاوضات بين المصالح المتضاربة للكائنات الحية، حيث أن صراعا كهذا حري به أن يحدد الشروط البيئية لبقاء تلك الكائنات جميعا، كما أنه يتناول تلك العلاقة القائمة بين الكائنات الحية ومواطنيها الأصلية ومن ثم فإنه وثيق الصلة بالاتجاهات لرسمية لحماية وصيانة الطبيعة وكذلك بعلم البيئة فضلا عن كونه جزء لا يتجزأ من نظرية الاهتمام بالبيئة الطبيعية[3]

وتعرف السياسة البيئية على أنها:" مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتجها الحكومة بقصد إحداث أثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة، أو الحيلولة دون حدوث نتائج وأثار من شأنها أن تعطل الدول في المضي قدما في تحقيق اهداف التنمية.

---

[1] وسائل المحافظة على البيئة مقال على الرابط:

http://mawdoo3.com

[2] محمد الجير الألقي، المرجع السابق ، ص09 .

[3]- نادية عماني، السياسة البيئية في ظل التنمية المستدامة ، المرجع السابق ، ص54 .

وتعرف السياسة البيئة أيضا بأنها: " تلك الحزمة من الخطوات العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ استراتيجية بيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات المختلفة المشاركة في تحقيق نتائج هذه الاستراتيجية، ويتفق هذا التعريف مع التعريف التالي الذي يعرف السياسة البيئية على أنها ": عبارة عن إعلان إدارة المؤسسات لتعهداتها والتزاماتها اتجاه البيئة، والسياسة البيئية يجب أن تكون أساس وركيزة نظام الإدارة البيئة، وتوفر منظور موحد فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل المنظمة ككل. فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة وتطبيق الخطط من قبل المنظمة، أن على كل فرد في المنظمة أن يفهم أبعاد السياسة البيئية. وما هو المتوقع منه أن يؤديه في إطار هذه السياسة والأهداف البيئة التي تزيد المنظمة تحقيقها " يستنتج من هذا التعريف أن السياسة البيئية هي المحرك لتنفيذ وتحسين منظومة الإدارة البيئية للمنشأة؛ لكي تصون وتحسن من أدائها البيئي .إن السياسات البيئية تشير إلى المجالات التي توجه فيها المؤسسات الحكومية أو الدولية نحو تحسين نوعية البيئة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وألن هذا المجال يعتبر واسعا، في التركيز سينصب على استخدام آليات وتقنيات موجهة نحو تعزيز القدرات المشاركة والمؤسسة لمعالجة القضايا البيئية بصورة فعالة من خلال وضع سياسات بيئية فعالة"[1]

تمثل السياسة البيئية جزءاً من السياسة العامة والضرورية لمستقبل إنسان أفضل، كما أن مهمة السياسة البيئية لا تنحصر فقط في معالجة الأضرار البيئية المتواجدة أصلاً وإنما تتعدى ذلك للمطالبة بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها قدر الامكان، كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الاجراءات الضرورية والفعّالة.

إن الدور الذي ينبغي على السياسة البيئية أن تلعبه مرتبط و بشكل وثيق بالثقافة البيئية. ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة البيئية لحل المشاكل البيئية باستخدام اجراءات تقنية وإدارية تسعى الثقافة البيئية على التوازي وباهتمام متزايد لإحداث تغييرات في طرق التفكير و السلوك البيئي عند الإنسان. حيث أن جسر العبور إلى مجتمع يمتلك صفات الاستمرارية يتم تأسيسه بتوجيه المجتمع والنهوض به بحيث يتصرف كل شخص وكأنه صاحب قرار ناضج. هذا وتهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم، والذي هو بمثابة الشرط الأساسي

[1]- فريدة بوسكار، السياسة البيئية في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم السياسية والادارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013ص20 .

كي يستطيع كل شخص أن يؤدي دوره بشكل فعّال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة.[1]

2-أدوات السياسات البيئية:

يهدف الوصول لسياسة عامة فعالة وضعت تلجأ الحكومات لوضع عدة ادوات تسمح بأحسن اداء، تتقسم لأدوات اقتصادية وأخرى تنظيمية

1-الأدوات الاقتصادية :

تسعى لتشجيع الاستعمال الكفء للموارد البيئية وأهم هذه الأدوات الاقتصادية نجد:

- ❖ الضرائب البيئية: ترتبط بالاقتصادي بيجو الذي أقر بضرورة الاستعانة بالسلطات الحكومية لفرض سعر يعكس التكلفة الخارجية للتلوث والتي يسبب فيها الملوثين وهذه الضريبة مبنية أساسا على مبدأ الملوث الدافع. تتقسم الضرائب الى انواع مختلفة أهمها:

- الضرائب على الانبعاثات :التي يتم صرفها سواء في الهواء أو الماء أو الارض
- الضرائب على المنتجات: إذا كان إنتاج بعض المواد أو التخلص منها يفرز أضرارا بالغة على الصحة أو نفايات أو الملوثات فتقليلها يكون عبر فرض ضريبة عليها

الإتاوات على الخدمات المؤداة: هي المقابل النقدي للاستفادة من خدمة بيئية معينة مثل خدمات الصرف الصحي أو التوصيل بشبكة المياه الصالحة للشرب.

- الضرائب على استغلال الموارد الطبيعية : من خلال استغلال المواد الأولية واستعمالها في مختلف الأنشطة عن طريق إعطاء الدولة حق الاستغلال لشركات سواء عامة أو خاصة التي تقوم باستغلال هذه المواد سواء المتجددة منها كالغابات وغير المتجددة كالطاقة والمعادن.[2]

- ❖ تقديم إعانات (الدعم): تهدف للحد من التلوث وهي عكس الضرائب وخلقت لتحفيز الملوثين للقيام بالحد منه فيحصل على دعم لكل نشاط يقوم به للحد من التلوث.
- ❖ التراخيص: تتولى تقديمها الحكومات للسماح بأنشطة تطلق حجم معين من التلوث وتصدر هذه التراخيص في شكل تجارة اي يمكن بيعها وشراؤها في السوق
- ❖ قواعد المسؤولية القانونية: يقوم هذا المبدأ على أساس إرغام المسؤول عن الأضرار البيئية على التعويض المالي لمختلف الضحايا الذين تأثروا بالضرر البيئي.

2-الأدوات البيئية:

- المعايير البيئية: يسعى تحديد المعيار الى وضع معدلات معينة من التركيز البيئي للمادة الملوثة .

---

[1] - فريدة بوسكار، مرجع سابق ، ص23 .

[2] نادية عماني، مرجع سابق ، ص24 .

- التصاريح: تعمل على تحديد إمكانيات التلوث لكل منطقة صناعية وعلى أساسها تعطى تصاريح الاستغلال ضمن متطلبات كل منطقة[1]

3-الأدوات التعليمية والثقافية:

تشمل لبرامج التلفزيونية والإذاعية، برامج عامة وانترنت، المحاضرات العامة والندوات، والمعسكرات الشبابية، وتهدف الى توعية الجمهور باهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الانماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام بالتدوير وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بمصادر التلوث في سلع المصنعة والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها، وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية، كجماعات حماية البيئة والتجمعات الشبابية.

4-الأدوات المؤسسية والتشريعية:

تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من مؤسسات وهياكل التنفيذية ويأتي في مقدمة ذلك وجود قانون حماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة و مؤهلة لتنفيذ القانون وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات حماية البيئة في العديد من البلدان العربية، الا ان هذه قوانين تعاني من الشمولية وعدم من الوضوح

5-الأدوات التنظيمية المباشرة:

يتطلب استخدام الأدوات التنظيمية وجود الأطر التشريعية والمؤسسية المشار اليها سابقا، وتشمل هذه الأدوات مجمل الأنشطة التداخلية لهيئات الحكومية في اليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع ال بيئة، ووجود التأثيرات الخارجية السالبة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي وهنالك ثلاثة أساليب من التنظيم التي تستخدم في مكافحة التلوث البيئي هي: التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم، التنظيم المبنى على تكنولوجيا.[2]

1- التنظيم باستخدام الأوامر والتحكم :ويتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات أو لمستويات تركيز الملوث في البيئة المسموح بها من كل مصدر، وقد شاع استخدام هذا النوع من أدوات التنظيم في الولايات المتحدة في السبعينيات والثمانينات ولكن بدا التخلي عنه في التسعينات ويعاب عن هذا النوع من هذا التنظيم أنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف التكلفة الحدية لخفض الملوثات من المصادر المختلفة وبالتالي يزيد من التكلفة الكلية لخفض الملوث ولا يشجع على ابتكار واستخدام التقنيات.

---

[1] نادية عماني، مرجع سابق ، ص25 .

[2] سلسلة دورية **تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد الخامس والعشرون ،يناير 2004 السنة الثالثة. ص06 .

2-التنظيم المبني على التكنولوجيا: ويتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة اقتصادية المرتبطة بالتلوث ويكثر استخدام هذا النوع في الدول المتقدمة كاليابان والولايات المتحدة الامريكية.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيم للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم النمو والتنمية والاستدامة والتنمية المستدامة، أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، فقد حازت هذه المصطلحات على اهتمام المفكرين في القرن 21 والسعي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية والرفاه الاجتماعي واقتصادي.

وقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، وأصبحت بذلك التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة، وسنعالج موضوع التنمية المستدامة من خلال المطالب الخمس التالية بتعريف كل من المصطلحات التي لها علاقة بالتنمية المستدامة وتعريف التنمية المستدامة وأهدافها ثم كيفية تطور المفهوم ثم التطرق الي ابعاد التنمية واستراتيجياتها.

المطلب الأول: تعريف النمو و التنمية والاستدامة

بالرغم من أن الهدف العام للتنمية في المرحلة التي تلت الحرب كان ولا يزال تخفيف نسبة الفقر وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم الأكثر فقرًا إلا أن استراتيجية ومعنى التنمية الاقتصادية قد تعرضت لثلاثة تحولات رئيسية خلال فترة ما بعد الحرب.

1- النمو:

المرحلة الهامة الأولى خلال الخمسينات وأوائل الستينات التي ساوت بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تم تعريفها بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني .

وقد كانت السياسات التي تم تبنيها وتطبيقها خلال تلك الفترة كانت ناجحة من خلال العديد من الطرق، حيث ازدادت معدلات النمو والمدخرات وكذلك الإمكانات الصناعية في قسم كبير من دول العالم الثالث ، وبين عامي 1950 و 1975 وصل معدل النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى4.3 % سنويًا لجميع الدول النامية.

ولكن يشير النقاد إلى أن مثل ذلك النمو لا" يصل "إلى السكان الأكثر فقرًا، وفي الواقع فقد كان هناك

دلائل متزايدة على أن تزايد عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في دول العالم الثالث وكذلك على تزايد الفوارق الداخلية بين الفقراء والأغنياء واستمرار البطالة، وقد أدى إدراك هذا الأمر إلى تحولين

في التفكير التنموي التقليدي غير الماركسي.[1]

[1] دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي مجلة المركز الوطني السياسات الزراعية، ص60 .

2- التنمية:

لقد أصبح العمل على كسر حدة التخلف من خلال التنمية الشاملة هو أولى واجبات حكومات العالم الثالث ، و لما كانت التنمية عملية نسبية تختلف سماتها من بلد لآخر لذا فقد تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية بالشرح و التوضيح و على نحو ما يقول" سعد الدين إبراهيم " أن من الأشياء التي تعتمد النظريات الغربية طمسها هو تحديد تعريف اسمي و إجرائي لمفهوم التنمية، فهي تخلط بين مصطلحات كثيرة و تستخدمها كمترادفات مثل : النمو، التقدم، التغريب، التحديث و التنمية ، لذا تصبح نقطة البداية المنطقية في أي نظرية سليمة هو التحديد الدقيق للمفاهيم الأساسي لهذه النظرية. فالتنمية ببساطة ما هي إلا تغيير قوي و كبير يحرك الأمة نحو ذلك النوع من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية التي تقررها و تحددها لنفسها، فهي ذلك التغير هو الأنماط المجتمعية التي تسمح للمجتمع ليس فقط بتحقيق القيم الإنسانية الأفضل بل و أيضا بزيادة قدرته على التحكم والسيطرة على بيئته و مكانته السياسية و بزيادة مدى سيطرة أفراده و تحكمهم في توجيه أمورهم و شؤونهم. و يعرف

" **سعد الدين إبراهيم** "* التنمية بأنها :انبثاق و نمو كل الإمكانيات و الطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمعا، و لهذا التعريف عناصر أساسية هي: التنمية عملية داخلية ذاتية، التنمية عملية ديناميكية ذاتية·

التنمية ليست طريقا واحدا أو اتجاه محدد مسبقا و إنما تتعدد طرقها و اتجاهاتها باختلاف الكيانات و الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان، و يرى أن عملية التنمية تنطوي على شرطين : الأول هو إزاحة كل المعوقات التي تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين، و الثاني هو توفير الترتيبات المؤسسية التي تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها.

و يرى جونز "GONS": أن التنمية أكثر من النمو، إذ يجب أن تكون تنمية إجتماعية ويجب أن يكون التقدم تجاه الدالة الاجتماعية و تحسين مستوى جودة الحياة.[1]

3- الاستدامة:

---

[1] باية بوزغاية، تلوث البيئة والتنمية بمدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص87 .

***سعد الدين إبراهيم** 3ديسمبر1938 ، أستاذ علم الاجتماع السياسي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية. ولد في قرية بدين مركز المنصورة في دلتا مصر .يعتبر من أقوى الدعاة إلى الديموقراطية في العالم العربي – ويعتقد أن" الدكتاتورية هي سبب ضعف الأمة العربية وسبب خسارتها للحروب التي تخوضها". وهو عضو مجلس أمناء عدة مؤسسات حقوق الإنسان مثل، المؤسسة العربية للديمقراطية، والمشروع للديمقراطية في الشرق الأوسط.

يمثل هدف" الاستدامة "التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية "الاحتياجات الأساسية "في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء، ومع ذلك فإن هذا المنهج يتضمن أن التنمية الدائمة لا يمكن أن تتحقق في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية.

وهذا يتطلب من ناحية أولى السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الاقتصادي" المرشد بيئيًا"، أي التي تحقق المكاسب المثلى على كل من المدى القصير والطويل مما يمتلكه العالم من الموارد الطبيعية القابلة للتجدد ومن ناحية أخرى المشاريع التنموية الملائمة بيئيًا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية وإنما لمشاركة المستفيدين الكاملة في عملية التنمية. [1]

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها

إن التنمية المستدامة قد تعنى أمور مختلفة حسب الزاوية التي ينظر من خلالها إليها تعددت الآراء حولها. ظهرت عدة نظريات معرفة لها وكل واحدة بالتركيز على أنها الزيادة على بعد معين منها النظرية الاقتصادية تركز على الكفاءة الاقتصادية والموارد، فيعرفها على أنها الزيادة السريعة والمستمرة في الدخل القومي والفردي، وعرفها أصحاب النظرة الاجتماعية على أنها جوهرها هو الأبعاد الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن، اما أصحاب النظرية البيئية فيولون أهمية كبرى لعنصر النظام البيئي والمحافظة على التكامل البيئي.[2]

- **تعريف هيئة بروند تلاند للتنمية المستدامة:** جاء تعريف هذه الهيئة في تقريرها "مستقبلنا المشترك" وينص على أن التنمية المستدامة هي "استجابة التنمية لحاجات الحاضر من دون المساومة على القدرة الأجيال المقبلة في الوفاء باحتياجاتها".[3]

يعني هذا التعريف أن التنمية المستدامة هي عملية التأكد من أن القدرات والاحتياجات الحالية لن تؤثر سلبا في قدرات الأجيال القادمة.

---

[1] باية بوزغاية، المرجع سابق ذكره، ص89 .

[2] حميد عبد الله الحرينسي، السياسية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2005، ص49 .

[3] عبد الرحمن بنيتي بزواد، التنمية المستدامة الاطار العام والتطبيقات، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجا، ط2 (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009 ص15 .

- **تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:** في التقرير المعنون بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 هي تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي الى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة.[1]

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الانسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر الى جودة المنتج أو النوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة الاستهلاكية وقد أدى ذلك الى انتشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي على المدى البعيد سيؤدي الى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح به وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة ..وعليه نعرف التنمية المستدامة بأنها تحقق تأمين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة استيفاء حاجيتهم وبالتالي نستنتج ما يلي :[2]

- ان التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.
- ان المستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.
- أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود ممكنة بيئيا.

وهكذا فإن السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية.

تعريف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة:

عرف مبدأ الثالث في الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في البرازيل سنة 1992 بأنها ضرورة انجاز الحق في التنمية حيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال

[1] هاجر بوزيان الرحماني وفطيمة بكدي ، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور وواقع التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة.ص02 .

[2] أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999 ، ص 44 .

الحاضر والمستقبل كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره الى انه لكي تحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزاء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن حتى التفكير فيها بمعزل عنها.[1]

تعريف منظمة التغذية والزراعة العالمية للتنمية المستدامة:

تبنت هذا التعريف في 1989 تعني التنمية المستدامة حسبها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق، استمرار وارضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. تلك التنمية المستدامة في الزراعة، الغابات والمصادر السمكية تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية والنباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئية وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية، مناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.[2]

وأفضل تعريف للتنمية المستدامة هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، التي شكلتها الأمم المتحدة وقدمت تقريرها عام 1987 بعنوان"مستقبلنا المشترك"، وعرفت التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم.[3]

- **مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام:**

على الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستدامة) فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين .فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة من أجل ضمان استمرارها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولا، بل إنه أكثر إلزاما من المفهوم المناظر الذي تم تبنيه في أجندة القرن الحادي والعشرين المنبثقة عن قمة (ريو) فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، لأن هذه الضوابط هي التي تحول دون أية تجاوزات تفقد التنمية المستدامة مبررات استمرارها .وفي الوقت نفسه فإن النظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة تعنى بالنواحي المادية، جنبا إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الأخروية التي هي الحيوان، أي الحياة الحقيقية المستمرة بلا انقطاع وبلا منغصات.[4]

---

[1] ضاري ناصر العجمي: الابعاد البيئة للتنمية، ط1 الكويت: المعهد العربي للتخطيط.1992.ص21 .

[2] بوزيان الرحماني هاجر وبكدي فطيمة، مرجع سابق ، ص04 .

[3] مرجع نفسه، ص05 .

[4] نعيمة يحياوي .فضيلة عاقلي، التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، fadila_agli@yahoo.com

تعرف التنمية المستدامة بأنها :طلب عمارة الأرض والتمسك بعقيدة الإسلام – عقيدة التوحيد والربوبية

والاستخلاف في طلب عمارة الأرض وفق شرع الله بالقيام بالنشاط الإنتاجي المفضي للكسب الحلال في مناخ اقتصادي واجتماعي يتوفر فيه الإيمان والتقوى وسيادة القيم الإسلامية، وتجنب الحرام والاستغفار من ارتكابه، مما يرسل السماء مدرارا ويزيد المال والبنين والزرع والماء، فيحقق الكفاية والحياة الطيبة لأفراد المجتمع رجالا ونساء وشبابا وطلابا.[1]

كما الإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا البيئة والتنمية، وإن لم يكن مصطلح التنمية موجود بلفظه، فقد وجد بألفا عديدة مترادفة، في كثير من نصو القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، وكتابات علمائه، مثل" التعمير" و"العمارة "و"الحياة الطيبة "و"التثمير."فمصطلح التنمية يقترب من مصطلح العمران في الاقتصاد الإسلامي، فالعمران تعني" :العمل بشرع الله لتحقيق الكفاية والكفاءة للجميع للوصول إلى نمو مستمر للطيبات، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد لقوله تعالى :﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾[2] .وقوله تعالى أيضا:﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً**ۖ﴾[3]

وقد أشار عدد من الكُتاب إلى أن النظرة الإسلامية للتنمية (العمران) هي نظرة شاملة تتأمن جميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، وتركز على بناء الإنسان كمحور للعملية التنموية . فالإنسان محورها وهدفها بوصفه الكائن الوحيد في هذا الكون القادر على إحداث التغيير والتطوير، والقيام بعملية تنموية لما في الكون، وذلك بما اختصه به الله سبحانه وتعالى عن بقية الكائنات . فالإسلام حارب السلوك السيئ مثل الكسل والإتكالية، وعدم السعي الذي ينتج عنه التخلف والفقر وهما معيقا لأي عملية تنموية وعمرانية.[4]

إن هذا التعريفات المعيارية تطرح بعض الأسئلة الهامة، حيث أن" الاحتياجات "ليست ثابتة و إنما هي في تغير مستمر مع مرور الوقت كما أنها تختلف من حضارة إلى أخرى، وكذلك فإن التنمية ليست مجرد

---

yahiaoui966@gmail.com تم التصفح الموقع :02 مارس 2016 .

[1] عبد الرحمن يسري،" الأولويات الأساسية في المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي"، **المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي** ، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1982.

[2] سورة هود الآية رقم61 .

[3] سورة النحل، الآية رقم97 .

[4] صليحة عشي التنمية المستدامة في المنهج الإسلامي الملتقى الدولي حول: حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي جامعة قالمة 03-04 ديسمبر 2012. ص77 .

وسيلة لتغطية الاحتياجات وإنما هي عملية تتطلب تطوير الاحتياجات بحد ذاتها، لذا فكيف يمكن تحديد
الاحتياجات بشكل مستقل عن التنمية إذا ما كانت عملية التنمية الاقتصادية التي أطلقها الشمال هي التي تخلق الاحتياجات وتحددها.[1]

ثانيا: أهدافها:

إن التنمية المستدامة عملية واعية، معقدة، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية و البيئية، و إن كانت غايتها الإنسان، إلا أن يجب أن تحافظ على البيئة التي يعيش فيها. لذا فإن هدفها يجب أن يكون إجراء تغيرات جوهرية في البنى التحتية والفوقية للمجتمع دون الضرر بعناصر البيئة المحيطة.

وهذا النموذج للتنمية يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين، وهو يحمي أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد و لا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

من هنا نستنبط أن التنمية المستدامة ترتكز على اثنان من الأهداف أساسية أنها: تنمية موالية للناس، موالية لفرص العمل و للطبيعة.

1-تنمية موالية للناس ولفرص العمل

يعرف المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المحتدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة:

"هي تنمية لا تكفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم".[2]

إن هدف نموذج التنمية المستدامة يقدر الحياة البشرية في حد ذاتها، فهو لا يقدر الحياة لمجرد أن الناس يمكنهم إنتاج سلع مادية، مهما كان ذلك أمرا هاما، ولا يقدر حياة شخص ما أكثر من تقدير لحياة شخص آخر. إذ لا ينبغي أن يكون مصير طفل حديث الولادة هو أن يحيا حياة قصيرة أو بائسة لمجرد أن هذا الطفل قدر له أن يولد في " الطبقة الخطأ " أو " البلد الخطأ " أو قدر أن ينتمي إلى " الجنس الخطأ ".

---

[1] دوناتو رومانو، مرجع سابق ، ص66 .

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999، ص 14.

تعتمد التنمية المستدامة اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، "إنها تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس"، و تنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، و توسيع نطاق الخيارات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج و خلاق.

والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق و عادلا، والتنمية بواسطة الناس، أي إعطاء كل امرئ فرصة للمشاركة فيها و أكثر أشكال المشاركة في السوق، كفائه هو الحصول على عمالة منتجة و مأجورة.

إن التنمية البشرية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكن جميع الأجيال، الحاضرة والمقبلة، من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، ولكنها لا تتجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية. إذ سيكون من الغريب أن ننشغل انشغالا بالغا برفاه الأجيال المقبلة – التي لم تولد بعد بينما نتجاهل محنة الفقراء الموجودين اليوم و مع ذلك فحقيقة الأمر هي أنه أيا من هذين الهدفين لا ينال اليوم ما يستحقه من أولوية.[1]

حيث يقوم هذا المنهج على أساس أن هدف التنمية ليس تحقيق نمو اقتصاديا فقط ولكن لابد من الاهتمام بتوزيع فوائد النمو توزيعا عادلا بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على البيئة وإعطاء العنصر البشري دورا أساسيا في عمليات التنمية باعتباره أداة و هدف عمليات التنمية.

عوامل كثيرة أدت إلى الاهتمام بالتنمية البشرية، هذه العوامل أدت إلى تغيير في النظريات التنموية وأصبحت تركز بصفة أساسية على هدف التنمية وهو الإنسان وأحواله الصحية، الثقافية، الاجتماعية و السياسية بدلا من التركيز على وسائل التنمية المادية أي زيادة معدلات الاستثمار و معدلات النمو الاقتصادي و زيادة الاستهلاك من السلع الصناعية الحديثة.[2]

" سبعة تعهدات للتنمية المستدامة " و في تقديمهم لكتاب " نحو عالم أفضل للجميع: التقدم نحو أهداف التنمية الدولية " ذكر "كوفي عنان" الأمين العام للأمم لمتحدة، و " دونالد جونسون" الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و " هورست كوهلر" المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، و " جيمس و لفنسون " رئيس مجموعة البنك الدولي أن " مؤسساتنا تستخدم أهداف التنمية

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،مرجع سابق، ص15 .

[2] ، مرجع نفسه، ص17 .

المذكورة كإطار عام مشترك لتوجيه سياساتنا و برامجنا و تقييم مدى فاعليتنا" و تتمثل تلك الأهداف السبعة للتنمية المستدامة* في :

1. إنقاص نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
2. إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
3. التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي و الثانوي قبل حلول 2015.
4. إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة 1990 إلى 2015.
5. إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة 1990 إلى 2015.
6. توصل خدمات الصحة الإنجابية كل من يحتاجها قبل حلول عام 2015.

تنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية القادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية عام 2015.

2-تنمية موالية للطبيعة

لقد بدأت علاقة الإنسان بالبيئة في السنوات الأخيرة تزداد سوءا، نظرا لسوء استغلال الإنسان لعناصر البيئة، و تهديده المستمر لنظم البيئة و قد كان للتطور الصناعي دور كبير في ذلك منذ بداية الثورة الصناعية كما كان للزيادة السكانية الهائلة تأثير واضح على البيئة، ساعد على تردي العلاقة بين الإنسان و بيئته.[1]

فقد ازداد الإنتاج الصناعي بمعدلات مرتفعة خلال الفترة من 1950 إلى 1973، حيث بلغ معدل النمو في الصناعة الإستخراجية 5 % سنويا، و في الصناعة التحويلية 7 % سنويا، إلا أن معدلات النمو أخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى حوالي 3% سنويا، فكانت هذه الفترة فترة حرجة يمر بها المجتمع الإنساني و تمر بها الكرة الأرضية، إذ أخذت الصناعة الحديثة المعقدة اتجاهات خطيرة في هذه الفترة متمثلة في زيادة كمية و نوعية الملوثات الناتجة عنها.[2]

ثم تباينت وجهات نظر الدول النامية و البلدان المتقدمة بالنسبة إلى الأثر البيئي للتصنيع حيث احتلت دواعي التنمية و التقدم الصناعي السريعين أولوية عظمى بالنسبة للأهداف الدول

---

[1] مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، ديسمبر 2000، ص 14 و 15.

[2] المرجع نفسه، ص 16.

* أنظر أهداف الألفية للتنمية، بند رقم 1

النامية التي اعتبرت أن التلوث الناجم عن الصناعة لا يشكل أي مشكلة بالنسبة لهم و أن أمامهم الوقت الطويل قبل أن يصبح هذا الأمر مشكلة في مجتمعاتهم و كان منطلق هذه النظرة أن الفقر هو الملوث الرئيسي و أن التوسع الصناعي السريع هو الطريق الأكيد إلى النمو الاقتصادي و تحسين مستوى المعيشة.

وجاء عقد الثمانينات ليشهد تغييرا ملموسا في نظرة الدول النامية والدول المتقدمة لهذه المسألة، جاء ذلك كنتيجة للتجربة المباشرة للدول النامية بالنسبة للآثار المدمرة لبعض الصناعات على كل من عناصر البيئة الطبيعية وعلى صحة الإنسان ونوعية حياته مثل حادث انفجار مفاعل تشرنوبيل في التحاد السوفيتي (في السابق) عام 1986، تلوث شواطئ ألاسكا بالبترول عام 1987.

وعلى نطاق المستجدات و المتغيرات و خلال السنوات العشرة الأخيرة شاهدنا تحولا أساسيا في النظرة إلى العلاقة بين البيئة و النمو الاقتصادي و بأن التنمية و البيئة هو عمليتان متلازمتان و لا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و الحياتية عموما.[1]

فكان مؤتمر ريودي جانيرو بمثابة خطوة جديدة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة. أكد هذا المؤتمر أن "التنمية المستدامة هي خطوة ضرورية لتجاوز التدهور البيئي" ، و إعلان ريو حول البيئة و التنمية الذي يحتوي على مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة المتعلقة بالمحافظة على البيئة وواجبات وحقوق الدول في هذا المجال. حيث تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

- مسؤولية الدولة في عدم إلحاق أضرار بيئية بالدول الأخرى، أو بمناطق تتجاوز حدود ولايتها.
- حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.
- تتعاون الدول بروح من المشاركة العالمية في حفظ و استيرداد صحة و سلامة النظام الإيكولوجي للأرض.
- تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى ذي الصلة.

[1] محمد مصطفى الأسعد، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث**، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص22.

- تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة، و ينبغي أن تعكس المعايير البيئة و الأهداف والأولويات الإدارية السياق البيئي و الإنمائي الذي تنطبق عليه.
- تضع الدول قانونا وطنيا بشأن المسؤولية و التعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث و غيره من الأضرار البيئة.
- ينبغي أن تتعاون الدول بفعالية في منع تغيير موقع أي أنشطة و مواد تسبب تدهورا شديدا للبيئة.
- من أجل حماية البيئة، تأخذ الدول على نطاق واسع بالنهج الوقائي، حسب قدراتها.
- تقوم الدول بإفطار الدول الأخرى على الفور بأي كوارث طبيعية أو غيرها عن الحالات الطوارئ التي يحتمل أن تسفر عن آثار ضارة مفاجئة على بيئة تلك الدول.
- يتم توفير الحماية للبيئة و الموارد الطبيعية للشعوب التي تقع تحت الاضطهاد و السيطرة و الاحتلال.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

تعمل التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية في النمو الاقتصادي وحفظ الموارد الطبيعية والتنمية الاجتماعية، وتشكل هذه المجالات الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة.

1- البعد الاقتصادي:

تعنى الاستدامة هنا الاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة. يتحقق ذلك عن طريق توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية.

التطورات البيئية في الآونة الأخيرة أفرزت فرعا جديدا في العلوم الاقتصادية وهو علم الاقتصاد البيئي. هذا العلم يعرف على أنه العالم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، يهدف للمحافظة على توازنات تتضمن نموا مستداما.[2]

والى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين شعوب العالم والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية الى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي وازدياد مستوى نموها الاقتصادي مما أدى الى تطور إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها وفي المقابل ذلك تشهد الدول النامية مزيدا من التدهور في مواردها الطبيعية وتراجع أدائها

[1] محمد مصطفى الأسعد، المرجع السابق، ص32 .

[2] محمد الصالح تركي القريشي، **مقدمة في علم الاقتصاد البيئة**، ط1، عمان، اثراء للنشر والتوزيع،2011 ص58 .

الاقتصادي مما انعكس سلبا على الجوانب الاجتماعية لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدنى مستوى معيشة أفرادها، حيث أن وفرة مواردا الطبيعية لم يساهم إيجابا في نموها الاقتصادي وتخفيف نسبة الفقر نتيجة اعتمادها على الاقتصاد الريعي، وتوجيه عائدات هذا الأخير الى الانفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي تعيشها وهذا ما يفرض رشادة استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي الى الحماية البيئية وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة. [1]

يعتبر عامل السياسة الاقتصادية عاملا قويا في عملية التنمية، لأن عدم توفره كما هو الحال في الدول النامية يشكل عائقا، فهذه الدول تعاني من مشاكل تنموية عديدة كالمديونية استنزاف الثروات الطبيعية والتدمير البيئي، الفقر والبطالة التضخم وارتفاع عدد السكان بالإضافة الى الفساد الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثل أكبر تهديد لهذه المجتمعات في المستقبل.[2]

2- البعد الاجتماعي:

يقوم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة الى اشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل كما يهدف البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة الى المحاربة التهميش والإقصاء الاجتماعي للجماعات والأفراد، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية وبيئتها الاجتماعية.[3]

ويشكل الانسان جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية بالإضافة لإشراك المجتمع المدني والمحلي في صنع القرار بكل شفافية.[4]

3- البعد البيئي:

يتعلق بحماية البيئة وتعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون الاخلال بالتوازنات البيئية ويقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الأيكولوجية وقدرته على التكيف فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة

---

[1] رشيد مسعودي، الرشادة البيئية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013، ص47 .

[2] محمد الصالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص48 .

[3] مرجع نفسه، ص48 .

[4] حميد عبد الله الحر ينسي، مرجع سبق ذكره، ص38 .

للتهديدات الأخرى. كما يتجلى البعد البيئي للتنمية المستدامة في الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الأخيرة على البيئة الطبيعية والإنسانية للبشر نتيجة سياسات التنمية الغير مستدامة كالتلوث البيئي وتعرية الغابات واختلال التوازن الايكولوجي... الخ.[1]

ان تحقيق التنمية المستدامة رهن بمكافحة مظاهر التدهور البيئي الذي لا يمكن تحقيقه الا بالاعتماد على إجراءات وقائية وعملية وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الأثار على البيئة قبل بداية المشروع ما يعطى أبعاد جديدة لقيمة الموارد واستخدامها.[2]

التنمية المستدامة في البعد البيئي تدعو الى:

- ضرورة إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالتخطيط في يد وزارات معنية كثيرا بالبيئة بهدف تقليل المشاكل البيئية والحد من التدهور.
- العمل على تسخير السياسات البيئية الفنية في استبدال عناصر الإنتاج من رأسمال وموارد طبيعة.
- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك لتصبح المعايير البيئية أهم شروط التي يجب توافرها في السلعة داخل السوق. [3]

[1] صالح عمر فلاحي، **بين التنمية المستدامة تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد،03 ،2004، ص ص1-21 .

[2] صالح عمر فلاحي، مرجع سابق ، ص17 .

[3] محمد الصالح تركي القريشي، مرجع سابق ، ص494 .

المبحث الثالث: علاقة البيئة بالتنمية المستدامة.

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية و الإمكانيات البشرية بما فيها المنجزات العلمية و التكنولوجية وذلك من اجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية و تحسين و تطوير نوعية حياه البشر، ويقاس مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع وذلك فيما تحدثه (التنمية) من تغييرات في البنية الاجتماعية و الاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لإفراد المجتمع و زيادة الدخل القومي وقد تطرقنا في هذا المبحث الى ثلاث مطالب حيث يدرس المطلب الأول الوجهات المختلفة حول البيئة والتنمية وكيفية تأثير كل منهما في الاخر وتأثير العنصر البشري في البيئة وتحقيقه للتنمية المستدامة من جانب أخلاقي اما المطلب الثاني يتطرق لعلاقة البيئة بالتنمية من بناء نظري والعلاقة التي تربط كل منها بالأخر، أما المطلب الثالث الاهتمام الدولي بالبيئة ووضع الاجندة في اطار التنمية المستدامة.

المطلب الأول: وجهات النظر المختلفة حول البيئية والتنمية المستدامة

لقد كانت حركة الاستدامة البيئية، منذ بدايتها، منقسمة على نفسها–مثل معظم الحركات الاجتماعية الأخرى–إلى جناح معتدل عرف احيانا "بحركة الاستدامة الضعيفة weak sustainability وآخر ثوري عرف أيضا "بحركة الاستدامة القوية.strong sustainability ومع أن أجندة التنمية المستدامة في الوقت الحاضر تعكس انتصار الجناح البيئي المعتدل أو الإصلاحي حيث أصبح الوجه الأكثر قبولا من الفكر البيئي لدى الساسة والحكومات في الدول الصناعية المتقدمة، إلا أن الجناح الثوري من الحركة البيئية قد ناضل بدرجة أكبر من أجل الاهتمام بجوانب العدالة والديموقراطية للخطر البيئي مؤكدا على أن "العالم المستدام يجب أن يكون عالم أكثر تساويا. [1]

1- الاستدامة الضعيفة أو الضحلة (المتمركزة حول الإنسان):

تزعم حركة الاستدامة الضعيفة التي عرفت إيضا "بالبيئية الضحلة" shallow environmentalism" بأن هناك حاجة لتوسيع نطاق المخزون من الموارد وأن هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير موارد متجددة، وإيجاد بدائل للموارد غير المتجددة، والاستخدام الأمثل

[1] مايكل زيمرمان ، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006، ص97 .

للموارد الحالية و/أو البحث عن حلول تكنولوجية لمشـــاكل من قبيل نفاد الموارد والتلوث. وفي القلب من هذا الخطاب يكمن تفاؤلا ضمنيا يتمثل في الثقة بأن البشر سيجدون حلا لكل مشكلة بيئية تبرز على السطح، كما سيكونون قادرين على تعزيز مخزون الموارد وذلك لأن التقدم التقني كما يفترض ســـيمكن البشـــر من التحكم في الأرض لتلبية مطالبهم المتنامية. ومن ثم فإن أي مشكلة تظهر ستحل من خلال التطور التقني. ويجادل أنصار هذا الموقف بأن أسباب الأزمة البيئية التي يعيشها كوكب الأرض لا تكمن في قيم نموذج الحداثة المهيمن المتمركز حول البشر ولا في معاييره أو مؤسساته وممارساته بل أن تلوث الماء والهواء ونفاد الموارد الطبيعية وتناقص التنوع البيئي والفقر وحالات عدم المســاواة هي نتيجة للجهل والجشـــع والممارســات الحمقاء في التعامل مع البيئة. [1]

يمكن كبح مثل هذه الممارسات الحمقاء الملامة خلقيا عبر سن تشريعات وتغيير السياسة العامة، وزيادة التعليم، وتغيير القوانين الضـــريبية، وإعادة الأراضـــي العامة إلى مالكيها .....، والتأكيد على الإلزامات الخلقية نحو الأجيال المستقبلية، وتشجيع الإدارة الحكيمة للطبيعة وتشجيع آخر لاستخدام رشيد للموارد الطبيعية.[2]

كما أنهم متفائلون بشكل عام حيال قدرة الإنسان على حل أي مشكلة يمكن أن تظهر فيما يتعلق بنفاد الموارد. وينبع هذا التفاؤل من الاعتقاد بأن الخبرة العلمية والتقنية في المجتمع الصـــناعي الحديث ســـتردم الفجوة بين الطلب والموارد من خلال التحكم في مخزون الموارد – للإيفاء باحتياجات المجتمع. ومن ثم يزعم أنصـــار الاســـتدامة المتمركزة حول الإنســـان أنه ليس هناك حاجة لتحويل أو تعديل الخطاب الســـائد حول الطبيعة والبيئة والتقدم الاقتصـــادي والتنمية والذي ينظر للطبيعة في الغالب كمورد للبشر حق الهيمنة عليه واستغلاله فضلا عن الاعتقاد بأن التقدم الاقتصادي يعتبر معيارا شرعيا للتقدم.

وخلال العقود الأربعة الماضية تم استيعاب الاعتبارات البيئية الأساسية بنجاح من خلال منشـــورات كل من التنمية المســـتدامة والتحديث البيئي اللذين يهيمنان على الخطاب البيئي في الوقت الحاضـــر، ومع ذلك فإن حركة الاســـتدامة البيئية الضـــحلة هذه تمثل حيزا من المنظورات المتناقضـــة بل إن ما نجده في الواقع هو تعاقب مرحلي للفكر بين منظريها. وبرغم أن ما يميز

[1] مايكل زيمرمان مرجع سابق ، ص99 .

[2] مايكل زيمرمان العدد 333 مرجع نسابق ، ص99 .

هولاء هو أنهم لا يرون حاجة لإحداث أي تغيير جذري فيما يتعلق بالتقدم والتنمية الاقتصـــادية، إلا أن هناك طيفا من المواقف التي تبحث وبدرجات متفاوتة عن تنازلات تجاه الحماية البيئية. وبدلا من الاعتقاد بوجوب إيجاد حلول للآثار السلبية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للرأسمالية باستخدام ذكاء وإبداع المجتمع بشكل عام، فإن أنصار الاستدامة الضحلة يزعمون في الغالب أن على الرأسمالية أن تستوعب المشاكل البيئية بشكل أفضل، ولذا فإنهم يتبنون، على سبيل المثال، إدخال تحسينات على وكالات مراقبة البيئة، وترشيد استخدام الموارد، واستخدام أفضل الوسائل لتقييم المشـــاريع لدراســـة وتقدير الآثار البيئية للمقترحات والتعديلات الاقتصـــادية كي تأخذ في الاعتبار الأضرار التي قد تلحق بالبيئة.[1]

وبرغم التفاؤل الذي يسود بين أنصار هذا التوجه من أن أحدى أهم النتائج المترتبة على تنامي تطور علاقة الإنســان التبادلية مع الطبيعة في ظل ظروف مجتمع المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي تتمثل في العملية التي تعرف بـــ dematerialization (تقليص الاعتماد على الموارد المادية) والتي تعني الحصـول على نفس النتائج أو نتائج أفضـل بقدر أقل من اسـتهلاك الموارد المادية من خلال تحويل المنتجات إلى خدمات لدعم وتبرير العمليات الإنتاجية الصـديقة (غير الضارة) للبيئة، ونشر التغيرات البنائية المصاحبة لها، إلا أن النسق الاقتصادي الآخذ في التبلور نتيجة لتلك الإبداعات يعاني كما يقول ليفين Levin من عدة تشـــوهات. فعلى ســـبيل المثال يلاحظ أن فروع الإنتاج المعلوماتي تتميز بنمو متسـارع مما قد يتسـبب في حدوث عواقب وخيمة، وعندها يمكن الحديث عن ما يعرف بتأثير فقاعة الصـــابون بالنســـبة لهذا القطاع من الاقتصاد التي تعني أن حدوث أدنى قدر من التغيرات في الحالة السياسية والاقتصادية قد يحدث موجات عديدة من التوتر في سوق الأسهم على مستوى العالم كله. [2]

2- الاستدامة القوية(المتمركزة حول البيئة):

مع أن الاقترابات الاقتصـــادية للاســـتدامة الأضـــعف لم تطرح مســـألة انســـجام التنمية المســـتدامة مع النمو الاقتصـــادي حيث ركزت بشـكل أســاســي على النمو الاقتصـــادي، إلا أن محدودية الفضـاء والموارد الطبيعية فضـلا عن القدرة المحدودة للغلاف الجوي لاستيعاب وتخزين

[1] مايكل زيمرمان ، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 333 ، الكويت، 2006 ص130 .

[2] مايكل زيميرمان، مرجع سابق ، ص132 .

الغازات الدفئية يجعل التنمية المستدامة التي تتطلب نموا لا محدودا تبدو مستحيلة. ولذا ينظر أنصار الاستدامة القوية (المتمركزة حول البيئة) للأرض كمورد ناضب غير متجدد ومن ثم يزعمون أنه ليس هناك مستقبل بيئي ممكن إلا إذا تم تعديل جذري على جانب الطلب من المعادلة من خلال إعادة التفكير في موقفنا تجاه الطبيعة فضلا عن فكرتنا عن التقدم الاقتصادي والتنمية.

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا "بالإيكولوجية العميقة" "deep ecology" أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو) ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) "المتمركزة حول البيئة" "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض من الفساد البيئي. وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية للمشاكل البيئية. وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في الدول المتقدمة.

ونتيجة لذلك يركز أنصار الجانب الأقوى للاستدامة على تغيير المطالب تجاه الأرض ويتبنون فهما مختلفا للتنمية المستدامة، حيث يعمدون إلى التأكيد على الاستدامة الإحيائية (البيولوجية) كشرط أولي لأي تنمية، بدلا من التركيز على التأثير الإنساني على استراتيجيات التنمية، ومن ثم ينظر للتنمية المستدامة كوسيلة لتحسين نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض. [1]

وتعود جذور الإيكولوجية العميقة إلى الفيلسوف النرويجي آرني نايس Arne Naess الذي ركز على نقد حركة الاستدامة المتمركزة بشريا التي اهتمت بنظره أساسا بالتلوث واستنزاف الموارد، وتؤكد هذه الفلسفة على اعتبار البشر جزءا مكملا للنسق البيئي الذي يعتبر أعلى وأكبر من أي من أجزائه ومن ضمنهم البشر، ومن ثم تضفي قيمة أكبر على الكائنات الحية والأنساق والعمليات البيئية في الطبيعة. [2]

---

[1] مايكل زيمرمان ، مرجع سابق ،ص132 .

[2] مرجع نفسه، ص132 .

ويعتبر مبدأ نايس Naess's doctrine of biospheric egalitarianism للمساواة في المجال الحيوي، الذي يزعم أن لكل الكائنات الحية الحق نفسه في الحياة والازدهار، المبدأ الأساس للإيكولوجيا العميقة. ويتكون هذا المبدأ الذي يعتبر "قلب هذا التوجه" من ثمان نقاط هي:

1-إن سلامة واستمرار الحياة البشرية وغير البشرية على الأرض تمثل قيمة بحد ذاتها مستقلة عن نفع العالم غير البشري للاستهلاك البشري.

2-أن ثراء وتنوع أشكال الحياة يسهمان في تحقيق هذه القيم، ولهما قيمة في حد ذاتهما أيضا.

3-لا يحق للبشر إنقاص هذا التنوع إلا من خلال تلبية الحاجات الحيوية الأساسية.

4-يتوافق استمرار الحياة البشرية وثقافاتها، وكذلك الحياة غير البشرية، مع عدد أصغر من السكان على الأرض.

5-أن الاستغلال البشري الحالي للطبيعة مفرط جدا ويزداد الوضع سوءا.

6-يجب أن تتغير تلك السياسات لأنها تؤثر في البنى الأساسية الاقتصادية والتقنية والإيديولوجية.

7-لابد أن يكون التغيير الأيديولوجي الرئيس من النوع الذي يثمن نوعية الحياة أكثر من مشايعته لنمط العيش الاستهلاكي الحالي المتزايد باطراد على أولئك المؤيدين للنقاط السابقة التزام مباشر بمحاولة إنجاز التغييرات اللازمة.[1]

المطلب الثاني: علاقة البيئية بالتنمية من منظور نظري

شهد مفهوم التنمية تطورات عديدة اذ انتقل من نمو اقتصادي مع نهاية الحرب العالمية الثانية الى التوزيع العادل بالإضافة لهذا النمو حتى منتصف السبعينات، بعدها والى غاية النصف الثاني من الثمانينات ظهر ما يعرف بالتنمية الشاملة أي تلك التنمية التي تهتم بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. استمر توسع معنى المفهوم ليظهر مصطلح التنمية البشرية مع بداية التسعينات التي تعني تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان.

من خلال تطور هذا المفهوم يمكن فهم علاقته بالبيئة التي تعتبر وطيدة، حيث تشكل البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي نظرا لتأثيرها على التوجهات هذه التنمية اختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف الى المحافظة على سلامة البيئة. التنمية تقوم على استغلال الموارد البيئية والامكانيات البشرية بما فيها المنجزات العلمية والتكنولوجية للوصول لهدف أساسي هو تلبية حاجيات السكان، وتحقيق الرفاهية وتطوير نوعية حياة البشر. [2]

---

[1] مايكل زيمرمان، مرجع سابق ، ص133 .

[2] بغداد كربالي ومحمد حمداني، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 45، جانفي 2010، ص12 .

إن الارتباط بين البيئة والتنمية ارتباط قوي، ذلك لان حماية البيئة من التلوث عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة وسنتناول في هذه النقطة الموارد الطبيعية بين التنمية المستدامة والبيئة ثم موقف الفكر الاقتصادي من ذلك.

1-الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة: لقد اهتمت الدراسات الاقتصادية والتنمية بالموارد النادرة واعتبرتها ذات قيمة اقتصادية، واهملت الموارد الحرة كالهواء والماء واعتبرتها ليست ذات قيمة اقتصادية، وبالتالي فإن عدم الاخذ كل من البيئة والموارد الطبيعية في الحسبان عند رسم سياسات اقتصادية للدول والاسراف في استعمالها يشكل مشكلة تستحق الاهتمام، ويرجع إهمال الموارد الحرة الى أن التحليل الاقتصادي التقليدي قد اقتصر على تناول الظواهر المتعلقة بالسوق فقط وأهما الجوانب الأخرى.

إن التصنيع المتنامي والتزايد السكاني قد جلبا صورا كثيرة للتلوث البيئي تتعلق معظمها بالموارد الحرة، فبدأت تظهر معالم الندرة والعرض والطلب على هذه الموارد، فبعد أن كانت ليست محلا للتملك وليست لها قيمة تبادلية أصبحت مهددة بدرجة كبيرة.[1]

2-موقف الفكر الاقتصادي من العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة: قد أثار الجدل حول العلاقة بين مقتضيات حماية البيئة والتنمية المستدامة، واختلف الاقتصاديون فيما بينهم اتجاه هذه العلاقة لا انهم قد اتفقوا جميعا على انه لا يمكن منع التلوث نهائيان ولا توجد بيئة نظيفة تمام أو خالية من التلوث بنسبة 100%.

ان تقديرات البنك الدولي تشير الى ان التكلفة المحافظة على البيئة ببعض الدول النامية تقدر بنسبة تتراوح في الوسط بين 0و3 % من حملة التكلفة الاجمالية للمشاريع. وبالتالي فان العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة ليست علاقة عكسية وانما إيجابية وخاصة في اطار التنمية المستدامة بيئيا.[2]

الشكل رقم: (01) يوضح العلاقة الإيجابية بين البيئة والتنمية المستدامة

[1] أحمد فرغلي، دراسات مستقبلية، المحاسبة البيئية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر،1998 ، ص 05 .

[2] محمد علي سي مباحي، الاقتصاد والبيئة، مدخل بيئي، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر 1998 ، ص 126 .

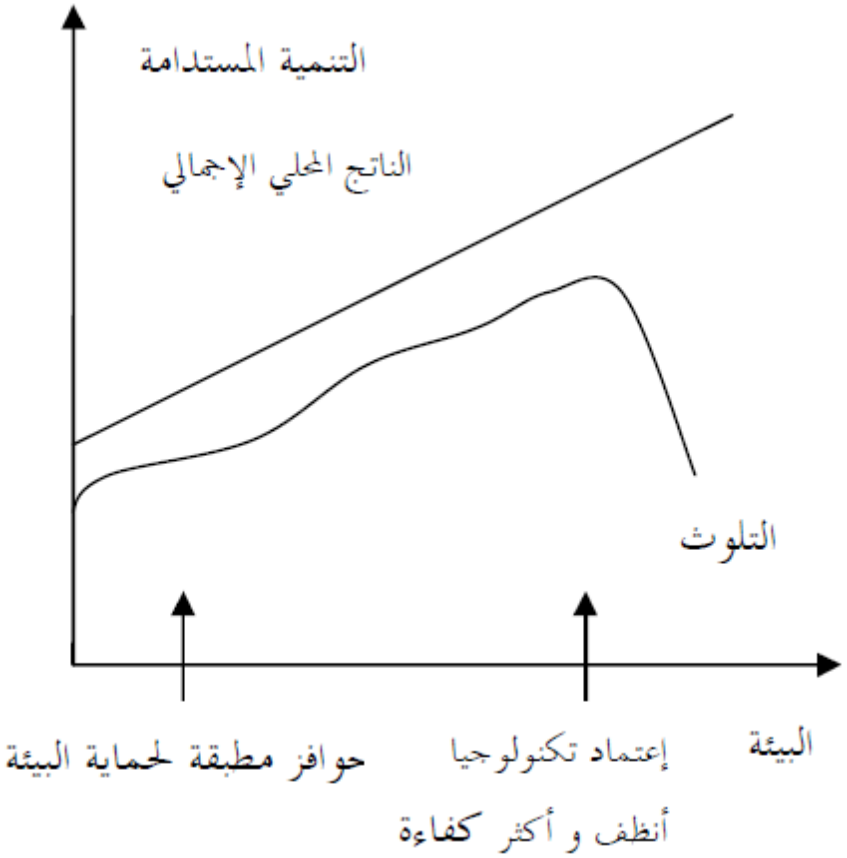

من خلال الشكل يتضح أن في المرحلة الأولى يرتفع منحنى التلوث، ولكن في مستوى أقل من ارتفاع خط الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تطبيق حوافز لحماية البيئة، ولكن في مرحلة ثانية نجد أن التلوث ينخفض كثيرا ويبتعد عن خط الناتج المحلي الإجمالي نتيجة اعتماد تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة.

شكلت العلاقة بين حماية البيئة والتنمية الاقتصادية الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في 1992 الامر الذي جعل مبدأ التنمية المستدامة يرد في أكثر من نصف المبادئ 27 لإعلان ريو يحقق التوفيق بين هذين الهدفين كالمادة الثامنة التي تنص على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستديمة.

ويرى الفقيه مارك بلمارتسن 1989 marc ballmaerts في هذا التكامل بين السياسات البيئية والإنمائية بأنه سلاح ذو حدين فمن جهة يفرض الاخذ بالاعتبار المتطلبات الايكولوجية في السياسة الأنمائية ومن جهة أخرى يستبعد أي سياسة للبيئية لا تتلاءم ومقتضيات التنمية الاقتصادية.[1]

[1] محمد علي سي مباحي، **الاقتصاد والبيئة**، مدخل بيئي، المكتبة الأكاديمية، ط 1، مصر 1998 ، ص128.

ويمكن ان نستدل بالجدول التالي حول العلاقة بين العناصر البيئية المختلفة في البيئة مع أنواع الاستدامة البيئة والاجتماعية والاقتصادية.

جدول رقم 01: يوضح علاقة العناصر البيئية المختلفة في البيئة الطبيعية مع أنواع الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

عناصر البيئة	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع الكفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للمجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من اجل تحقيق الامن الغذائي في الإقليم والتصدير.	تحسين الإنتاجية والارباح الزراعة الصغيرة ضمن الامن الغذائي المنزلي.	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والاسماك موارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة.	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.	ضمان الحصول على المسكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة الى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة.	ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الامداد الكافي والاستعمال الكفء	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق

	للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي.	الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء.	المحلي والإقليمي والعلمي والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.	ضمان الاتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف الأغلبية الفقيرة في القطاع الغير الرسمي.	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعان الرسمية وغير رسمية.

المصدر: برنامج التنمية المستدامة في منظمة الأمم المتحدة.

يوضح الجدول التالي أهم العناصر البيئية، والحاجات التي يحتاجه البشر في حياتهم اليومية ونلاحظ من خلال الجدول انه كلما توفرت الحاجات الاقتصادية او الاستدامة الاقتصادية وضمان وجودها واستخدامها، كلما كانت هناك استدامة اجتماعية من خلال تحسين الإنتاجية، وضمان المسكن والتعليم والوظيفة كلما كانت هناك استدامة وتنمية، من خلال توفر العنصرين السابقين ستكون هناك استدامة بيئية من خلال استخدام العقلاني للموارد وإدخال البيئية ضمن الرامج التعليمية والمعلومات العامة.

اذن العلاقة بين البيئة والتنمية علاقة عضوية ومراعاة هذه العلاقة بشكل متوازن يحفظ لكل منهما طبيعة وخصائصه.

المطلب الثالث: الاهتمام الدولي بالبيئة وتبني أجندة التنمية المستدامة

يعتبر مؤتمر الحكومات حول البيئة الإنســـانية الذي انعقد في مدينة ســـتوكهولم في عام 1972م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضـــوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسة، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية.

وبرغم أن المؤتمر قد اعترف (في البند 21) بالحقوق السيادية للدول لاستغلال مواردها وفقا لسياستها البيئية الخاصة بها، إلا أنه طلب من الدول عند استغلال مواردها ضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وحماية الموارد الطبيعية من خلال التخطيط الحذر لصالح الجيل الحالي والأجيال القادمة كما ورد في (البندين الثاني والخامس). [1]

ولتحقيق ذلك التغير وجهت الدول نحو "تبني اقتراب متكامل ومتناسق لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة" ، ولذا كان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، بطريقة غير معيقة.

وتبرز أهمية مؤتمر استوكهولم في أنه حدد علاقة مشتركة بين استنزاف الموارد بهدف التنمية وحماية البيئة، وهي علاقة تم تبنيها لاحقا في استراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت ولأول مرة مفهوم "التنمية المستدامة"، عندما أكدت على أنه "لكي تكون التنمية مستدامة فلابد أن تأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية فضلا عن الاقتصادية."[2] وقد مثلت تلك الاستراتيجية بدورها الخلفية الإطارية لتقرير بروندتلاند الذي منح المفهوم شعبية واسعة ومهد الطريق أمام تبنيه بإجماع دولي منقطع النظير في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البيئية The United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) ثم من خلال إعلان ريو وأجندة 21.[3]

ومع أن اســـتجابة غالبية الحكومات لنداءات المهتمين بحماية البيئة كانت بطيئة جدا خلال العقد الذي أعقب مؤتمر ستوكهولم فضلا عن التقدم الضئيل الذي حدث في مجال البيئة، عندما تمت الموافقة في عام 1972م على المعاهدة الدولية للاتجار بالأحياء البرية النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض ، إلا أن قضـــية البيئة شـــهدت انتكاســـة غير متوقعة في عام 1974م عندما تبنـت الجمعيـة العـامـة للأمم المتحـدة الوثيقـة المتعلقـة بحقوق وواجبـات الـدول Charter of

[1] برتوكول كيوتو،2005

[2] World Conservation Strategy1980 at <http://www.unep/wwf/iucn.nr>.

[3] Agenda 21 (1992); approved by the UNCED at Rio de Janeiro. UN Doc A/CONF. 151/26 (Vols. 1–111). reprinted in *Earth Summit '92, United Nations Conference on Environment and Development Rio De Janeiro*, Quarrie J. (ed), The Regency Press Corporation, London, (1992), p. 46ff.

Economic Rights and Duties of States (CERDS) التي أكدت على "حقوق" الدول في التنمية، لكنها تحاشت أي إشارة للمعايير البيئية.[1]

ومما زاد الطين بلة أن نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات قد شهدت تجاهلا واضحا للقضية البيئية في الدول الأكثر تقدما مع تأكيد حكوماتها المتزايد على "حلول" السوق الحرة، بالتزامن مع تخلي تلك الدول عن مسئوليتها عن النتائج البيئية السلبية للعمليات الاقتصادية. ولذا يمكن القول بأن الاتجاه السائد في تلك المرحلة كان بعيدا عن أي إجماع دولي تجاه قضايا البيئة.

وبقي الأمر هكذا حتى جاءت نقطة التحول الحاسمة في عام 1983م عندما طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم بروندتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمّكن كوكبنا الذي يشهد نموا سكانيا متسارعا من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالعناية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصارا WCED) لتقريرها " مستقبلنا المشترك"*Our Common Future*" في عام 1987م الذي جاء متزامنا مع الصدمة البيئية الأكبر للرأي العام العالمي المتمثلة في اكتشاف ثقب الأوزون "ozone hole" فوق القارة المتجمدة الجنوبية والتي دفعت إلى الاتفاق في نفس العام على بروتوكول مونتريال لمعاهدة فينا حول حماية طبقة الأوزون بهدف تنظيم استخدام وإطلاق المواد المستنفدة للأوزون مثل غازات الكلوروفلوروكربون (CFCs) والهالون Halons، أصبح مفهوم "التنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable Development" مفهوما محوريا للتفكير المستقبلي، ومن ثم يمكن القول أن هذه التطورات المقلقة والشعور بأن بقاء البشر ومصيرهم مرتبطان ببقاء ومصير الكائنات الحية الأخرى وكذلك باستمرار كوكب الأرض ومنظوماته مكاناً صالحاً للحياة، فضلا عن الإدراك العالمي بمدى ما وصلت إليه الأمور من سوء منذ عام 1973م قد أسهمت بشكل مباشر في انعقاد أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م. [2]

---

[1] Agenda 21 ،1992،ibid p :47

[2] بيتر كالفرت وسوزان كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**: مقدمة، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م. ص 32 .

وتكمن أهمية أول قمة للأرض في ريو في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة محولة الأجندة الكونية إلى التنمية المستدامة من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، كما مهدت الطريق أمام مفهوم التنمية المستدامة لاختراق الخطاب الاقتصادي والسياسي. ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بالفعل بصياغة قانون دولي بيئي، فمثلا تلزم مادة 27 من إعلان ريو حول التنمية والبيئة الدول والشعوب بتطوير "قانون دولي في مجال التنمية المستدامة"، كما تنعكس الخطوط العريضة لطبيعة ومحتوى القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة بشكل واضح في اتفاقيتين تم تبنيهما في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية UNCED، وهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي اللتان تمثلان أدوات قانونية دولية لمعالجة المسائل الاقتصادية والبيئية بأسلوب متكامل، فقد تم الاعتراف بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية ضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي الذي يهدف أساسا إلى العمل على استقرار تركز الغازات الدفئية GHGs في الغلاف الجوي. حيث يشير البند الرابع من المادة الثالثة إلى أن:

" للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب. وينبغي أن تكون السياسات والتدابير، المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشـاط بشـري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصـــادية ضـــرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ (أنظر: اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 2007)".[1]

ويمكن القول بأن هناك عائقان في طريق إيجاد نظام فعال للتحكم في التغير المناخي. يتمثل أولهما في أن إيجاد مثل ذلك النظام يتطلب حدوث تغيير ما في المفهوم التقليدي لســـيادة الدولة إلا أنه كان واضـحا في المفاوضـات خلال المؤتمرات أن مبدأ سـيادة الدولة لا يزال مهيمنا وهذا يعني أنه لا يلزم أن تعلن أي دولة صـــراحة التزامات محددة بل أن الدول حرة في رفض أو قبول التزامات المعاهدة. [2]

أما العائق الثاني فيتمثل في الخلاف العميق في الآراء بين الدول المشـــاركة فيما يتعلق بالمعايير المطلوبة والطريقة التي من خلالها يتم توزيع المســـئولية. ويعكس اتفاق الإطار هذه

[1] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992

[2] بيتر كالفرت وسوزان كالفرت، مرجع سابق ، ص 33 .

الاختلافات من خلال استهداف كل من الحماية البيئية وتشجيع التنمية الاقتصادية. فمن خلال السعي لتحقيق الهدف الجوهري للاتفاق الإطاري تدفع الفقرة الثالثة من المادة الثانية من بروتوكول كيوتو بهذا الاختلاف قدما، فمع أن البروتوكول يهدف إلى الحد الكمي لانبعاث الغازات الدفئية GHGs إلا أنه يؤكد من جهة أخرى على الحاجة لتقليص الآثار السلبية لتلك السياسة على التجارة الدولية فضلا عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (كما ورد في بروتوكول كيوتو 2005).[1]

نخلص في هذا الفصل الى ان البيئية تعتبر من اهم بل من اساسيات الحياة اليومية، فبها نحن نعيش على هذا الكون وقد سعت الدول الى الاهتمام بالبيئة اشد الاهتمام بل كرست لها طاقت عدة وهذا ما نلاحظه من خلال التعاريف التي قدمت حول البيئة وأهدافها، كما سعت الدول الى اعتماد سياسات خاصة بالبيئة الا وهي السياسات البيئة التي عن طريقها سعت الدول الى تقديم عدة اهداف واستراتيجيات حول البيئة والسعي الى فرض قوانين لحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، التي تسعى الى تحقيق الرفاه في كافة المجالات من خلال التعاريف التي قدمنها حول التنمية والنمو، والسعي للنهوض بالتنمية في كافة الدول دون المساس بالبيئة والمحافظة عليها، لنتطرق في المبحث الثالث حول ضرورة إيجاد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة وكيفية تأثير كل منها في الأخر عن طريق تحقيق استدامة بيئية واجتماعية والسعي لوضع استراتيجيات تنموية بيئية بحيث لا يؤثر احدهما في الاخر بالسلب.

[1] بروتوكول كيوتو مرجع سابق ، 2005.